

قوانين
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٤

مجموعة الثلاثة شهور الاول



الطبعة الأميرية بمصر .
١٩٠٤

ترجمة أمر عال

لائحة بشأن المحلات العمومية

قانون غرة ١

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بشأن المحلات العمومية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١
وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ بمنع تعاطي الخشيش
وبيعه في المحلات العمومية المعدل بقرار آخر صادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيو
سنة ١٩٠٣ الصادر طبقاً للأمر العالي المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
وبناء على ما عرضه علينا ناطر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

٩ يناير
سنة ٩٠٤

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

تعتبر بموجب أحكام أمرنا هذا من المحلات العمومية القهاوى والمطاعم والحانات
والحانات ومحلات بيع المشروبات الروحية (بار) ومحلات بيع الجعة (البرا) والمرايح
(التيارات) وملاعب الخيول المعروفة باسم (سرل) ونوادى الاجتماعات المعروفة
باسم (سرل وكلوب) وما شابه ذلك من المحلات المفتوحة للجمهور

(المادة الثانية)

لا يجوز فتح محل من المحلات العمومية في الاخطاط التي يعينها المحافظ أو المدير من
الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات والغير مسموح معاطاة التجارة فيها ولا بالقرب
من الاماكن المعدة لاقامة الشعائر الدينية أو لتعليم الإحداث ولا بالقرب من الجبانات
والأضرحة التي هي موضع الاحترام عند الجمهور

(المادة الثالثة)

لا يجوز للأشخاص الا في ذكهم فتح أو تشغيل محل عمومي لأبنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين ولا استخدامهم فيه بصفة مديرين أو مباشرين وهم

(١) القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمجور عليهم

(٢) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جنائية من المنصوص عنها في قانون الجنايات

(٣) المحكوم عليهم بالجلبس بسبب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة بعد الائتمان أو إخفاء جاني أو هتك حرمة الآداب أو تخريب القاصرين على الفسق أو ادارة محل مقاومة أو بيع أصناف مغشوشة ومضرة بالصحة وذلك في حالة ما اذا كانت العقوبة لم يعض عليها خمس سنوات

(٤) أصحاب المحلات العمومية الذين حكم عليهم باقفالها لأموال متعلقة بادارتها وكذلك مديرو تلك المحلات ومباشرو أعمالها متى كانت العقوبة لم يعض عليها ثلاث سنوات

(المادة الرابعة)

صدور الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب محل عمومي سبق قيده أو على مديره أو على مباشر أعماله يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله أو على مباشرة ادارته في المدد الموضح عنها في الفقرتين المذكورتين وذلك من اليوم الذي تصريفه تلك الاحكام نهائية

(المادة الخامسة)

كل من يرغب فتح محل عمومي يجب عليه أن يخطر المحافظة أو المديرية بالكاتبه قبل فتح المحل بخمسة عشر يوما على الأقل

(المادة السادسة)

الاحطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة معه من فيه ثلاثين مليماً بحسب المثال الذي يقرره المجلس ويكون محتويها على الانضاحات الآتية

(١) اسم كل من مقدم الاحطار ومدير المحل أو مباشر أعماله ولقبه وسنه ومحل ولادته وصناعته ومحل اقامته وتابعته

(٢) نوع المحل المطلوب فتحه أو الغرض الذي سيخصص له وموقعه

(٣) اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعته

(المادة السابعة)

يرفق بهذا الاحطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاحطار وعن المدير أو مباشر أعمال المحل أو شهادة من السلطة التابع لها كل من المذكورين دالة على عدم صدور الحكم عليهم بإحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة

ويتعهد مقدم الاحطار تعهداً صريحاً بأنه يدير أعمال المحل بحسب أحكام هذه اللائحة وعلى الخصوص بأن لا يسمح لأحد بلعب أى نوع من ألعاب القمار في محله على الاطلاق وأن لا يقدم حشيشاً للتعاطي ولا يسمح للغير بتعاطيه ولا بيعه

(المادة الثامنة)

يجوز رفع المحل في اليوم السادس عشر من تاريخ الاحطار المنقوه عنه في المادة الخامسة مالم تعلن المحافظة أو المديرية في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها في ذلك مستندة على أحكام المادتين الثامنة والثالثة من أمرنا هذا أو على كون الاحطار غير مستوف

(المادة التاسعة)

إذا تغير صاحب أى محل عمومي وجب على صاحب المحل الجديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية في ظرف ثلاثة أيام وأن يقدم في غضون تلك المدة أيضاً شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها

ويجب على كل صاحب محل عمومي أن يعلن في مثل الميعاد المذكور عند حصول تغير مدير المحل أو مباشر أعماله وأن يقدم شهادة مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها عن المدير أو مباشر الأعمال الجديد

(المادة العاشرة)

ينبغي الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الأقل ويجوز النقل في اليوم السادس عشر مالم يعلن المحافظ أو المدير في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضته في ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من أمرنا هذا

(المادة الحادية عشرة)

ينبغي أيضا الاخطار في ظرف ثلاثة أيام عن كل تغيير ولو وقفي في نوع المحل أو الغرض المخصص له في الاخطار الاول

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز بيع المشروبات الروحية أو المخمرة في المحلات العمومية بدون رخصة خصوصية وللصلحة دون سواها الحق في منح هذه الرخصة أو رفضها وتعطى هذه الرخصة مجاناً وتكون شخصية

أما ما يتعلق بالمحلات الكائنة بالأخطاط الأوروبية المقررة بمعرفة المحافظات في مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس فن باب الاستثناء يعتبر اخطار أربابها بفتحها على حسب الشروط المنقوشة عنها في أمرنا هذا كأنه رخصة بجميع المشروبات

(المادة الثالثة عشرة)

ينبغي وضع لوحة فوق الباب الاصلى لكل محل عمومي مكتوب فيها بيان نوعه وكذلك ينبغي أن يعلق فوق كل باب من أبوابه قانون يستمر مضياً من غروب الشمس لحين اقفال المحل

(المادة الرابعة عشرة)

لا يجوز فتح المحلات العمومية قبل الساعة ٦ صباحاً من ١٥ أكتوبر الى ١٤ أبريل ولا قبل الساعة ٥ صباحاً من ١٥ أبريل الى ١٤ أكتوبر وميعاد اقفال هذه المحلات يكون في نصف الليل ابتداء من ١٥ أكتوبر الى ١٤ أبريل وفي الساعة الواحدة بعد نصف الليل من ١٥ أبريل الى ١٤ أكتوبر

والسلطة المحلية (أى المحافظة أو المديرية) أن تعطى إذنا خصوصيا بالسهر بعد هذه
المواعيد للمحلات الكائنة فى النقط المتوسطة

وإذا وجد أحد المحلات العمومية مفتوحا بدون إذن بعد الميعاد المقرر للبوليس أن يقفله
حالا ولا يجوز فتحه مرة أخرى إلا فى المواعيد المقررة

وعلى كل حال يعمل محضر مخالفته حين إجراء الافقال

(المادة الخامسة عشرة)

كل محل عمومي يحصل فيه أمور مغايرة للنظام يجوز اغلاقه بمعرفة البوليس قبل
المواعيد المقررة وفى حالة تكرار تلك المغايرات ينبغي اغلاق المحل فى الوقت الذى يعينه
البوليس لمدة من الزمن يحددها بمعرفة

(المادة السادسة عشرة)

لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أو لستخداميها أو الخدمة فيها قبول أو إبقاء أناس
فى تلك المحلات وصرف أى نوع من أنواع المشروبات أو المأكولات فى غير الاوقات
المقررة لفتحها

(المادة السابعة عشرة)

لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أو لستخداميها أو للخدمة فيها قبول أشخاص فى حالة
السكر ولا يبقاؤهم فيها ولا صرف مشروبات لهم

(المادة الثامنة عشرة)

لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أن يتركوا أحد يلعب بألعاب القمار على اختلاف
أنواعها مثل لعب الكارلا والالانسكنه والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين
والفرعون والروليت وما كينة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب

وفى حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الاشياء التى حصل اللعب بها

(المادة التاسعة عشرة)

لا يجوز تقديم الحشيش للتعاطى أو تركه أحد يتعاطاه أو يبيعه بأى طريقة كانت في المحلات العمومية

وفي حالة مخالفة ذلك يضبط الحشيش والادوات التى استعملت في ارتكاب المخالفة وضبط الحشيش بين الاصناف الموجودة في محل عموى يتخذ دليلا على بيع الحشيش فيه

(المادة العشرون)

يجوز للبوليس الدخول في المحلات العمومية (ماعدا محل السكن الخاص) وذلك في الاحوال وبالشروط الآتية

(١) ضبط البوليس ومأمورو الضبطية القضائية يجوز لهم الدخول في جميع المحلات العمومية بقصد اثبات ما يقع مخالفا لنصوص أمرنا هذا أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانبين أو أى شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد اتجا إلى أحدهما هذه المحلات

(٢) يجوز لأنظار البوليس الدخول في المحلات العمومية عند حدوث مشاجرة أو تعد أو أى أمر يخل بالنظام العموى أو لضبط من يشاهد متلبسا بالجناية

(٣) لكل رجل من رجال القوة العمومية الدخول في أى محل عموى يطلب دخوله فيه لمناسبة وقوع أمر يخل بالنظام أو للاغاثة

(٤) يجوز للضباط وأنظار البوليس الذين تعينهم المحافظة أو المديرية لهذا الغرض أن يدخلوا في المراسع ومحلات لعب الخيول (سيرك) وقاعات الاجتماع ومحلات الفرجة والمراقص العمومية لأجل تأييد النظام فيها

(المادة الحادية والعشرون)

تعين ادارة مصالح الصحة مندوبين خصوصيين يجوز لهم الدخول في المحلات العمومية لفحص المشروبات المعروضة فيها للبيع

أما المحلات التي يكون أربابها أجانب فعلى المندوبين المذكورين عند ذهابهم إليها أن يحضروا القنصل أو التابع إليه صاحب المحل بالكتابة وفي هذه الحالة للقنصل أو التابع أن يرسل مندوباً من طرفه لمرافقة مندوب الصحة وأن لم يرسل مندوباً في الحال فلا يتوقف العمل على حضوره

إذا ثبت من تقرير أولئك المندوبين أن أحد أصحاب المحلات العمومية الحائزين للرخصة المنتهية عنها في المادة الثانية عشرة قد باع أو عرض للبيع في محله مشروبات مغشوشة محتوية على مخلوطات مضرّة بالصحة فيعمل عن ذلك محضر مخالفته صده ويجوز سحب الرخصة منه بأمر القاضي بدون الإخلال بما يترب على ذلك من إقامة الدعوى أمام محكمة الجفج

(المادة الثانية والعشرون)

الأشخاص الذين يقتنون مؤقتاًهاوى أو مراح أو محلات لبيع المشروبات أو ما أشبه بمناسبة الموالد أو الأعياد العمومية أو الاجتماعات الأخرى التي تعانلها لا يكفون بتقديم الإخطار المنتهية عنه في المادة الخامسة

ولكن عليهم أن يستحصلوا قبل ذلك على رخصة من البوليس ولا يصير إغلاق محلاتهم حالاً بعرفة البوليس فضلاً عن محاسنتهم جنائياً

(المادة الثالثة والعشرون)

أحكام المواد السابقة ماعدا المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ تسرى على الفنادق (أو تيلات) والبيوت المفروشة والحانات والمحلات التي تعانلها وكذلك على أصحابها ومديرها ومباشري أشغالها

(المادة الرابعة والعشرون)

على أصحاب المحلات المذكورة في المادة السابقة إيجاد دفتر عندهم محتوم بمختم المحافظة أو المديرية على كل صحيفة منه ويكون مطابقاً للنال الذي يقرره البوليس وعليهم أن يدرجوا فيه فوراً كل شخص يقيم عندهم في يوم حضوره بدون ترك مسافة على بياض ولا قسط ولا كتابة بين السطور مع بيان اسمه ولقبه وصناعته وتابعيته ومحل إقامته واسم الجهة القادم منها ويبدروا بانباض تاريخ مبارحته للمحل

ويجب عليهم أن يقدموا هذا الدفتر الى من تعينه المحافظة أو المديرية من ضباط البوليس أو من مأمورى الضبطية القضائية لمراجعته وعليهم أيضاً أن يعطوا للبوليس كل ما يكون مفيداً له من المعلومات

(المادة الخامسة والعشرون)

على أصحاب المحلات المذكورة أيضاً أن يسلموا في صباح كل يوم الى مندوب البوليس المعين لذلك كشفاً بأسماء الاشخاص الذين سكنوا في محلاتهم أو بارحوها مدة الأربع والعشرين ساعة الماضية ويكون هذا الكشف محتويًا على نفس البيانات الواضحة في الدفتر المذكور

(المادة السادسة والعشرون)

يجوز لضباط البوليس الدخول في الفنادق (أو تيلات) والمنازل المفروشة المعدة للتأجير والمحلات المماثلة لها للمراجعة الدفتر المنصوص عنه في المادة (٢٤) والتحقق من خدمة هذه المحلات عن صحة ما ورد فيه وبالأجل ليأخذوا منهم كل المعلومات اللازمة للبوليس

ويجوز لانتقار البوليس الدخول فيها لأجل الحصول على الكشف المنصوص عنه في المادة السابقة

(المادة السابعة والعشرون)

كل مخالفة لأحكام هذا الامر عدا أحكام المادة (١٩) يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ

وفي حالة ارتكاب مخالفة أخرى في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة (١٩) فيعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

(المادة الثامنة والعشرون)

في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة (١٨) يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التي تكون قد ضبطت

ويحكم أيضاً بمصادرة الحشيش والادوات المصبوطة في المخالفات التي تقع ضد أحكام المادة (١٩)

(المادة التاسعة والعشرون)

عند ما يكون الحكم صادراً بسبب ترك الغير تعاطي الحشيش يحكم القاضي أيضاً بإقفال المحل لمدة شهر واحد

ويحكم بإقفال المحل نهائياً عند صدور حكم في إحدى المخالفات الآتية

(١) فتح أو تشغيل محل عمومي بطريقة مخالفة لأحكام المواد ٢ و ٣ و ٤

(٢) بيع المشروبات الروحية أو المخمرة بدون رخصة

(٣) بيع الحشيش أو تقديمه للتعاطي

(٤) ترك الغير تعاطي الحشيش متى كان سبق صدور حكم في مثل هذه المخالفة في أي وقت كان

(٥) ترك الغير يلعب القمار إذا كان صدر في بحر الثلاث سنوات الماضية حكمان ضد أصحاب المحل ولومتعاقين في مثل هذه المخالفة

(المادة الثلاثون)

الحكم الصادر بإقفال المحل يفقد بدون تعويل على أي تنازل لم يكن حصل الاخطار عنه طبقاً لنص المادة التاسعة من هذا الأمر

(المادة الحادية والثلاثون)

إذا رفعت الدعوى العمومية ضد أجنبي ووطنين بسبب مخالفة واحدة تكون المحاكم المختلطة مختصة بها كجميع التهمين

(المادة الثانية والثلاثون)

ألغيت أحكام اللائحة الصادرة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ بشأن المحلات العمومية وكذا القرارات الصادران في ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ و ١٩ ما يوسنة ١٩٠٠ بشأن الحشيش

(المادة الثالثة والثلاثون)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ويسرى مفعوله بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بسراى عابدين في ٩ يناير سنة ١٩٠٤

(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس التطار وناظر الداخلية
(مصطفى فهمي)

ترجمة أمر عال

بشأن صندوق التوفير بالبوسنة

قانون نمرة ٢

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بإنشاء صندوق توفير
بمصلحة البوسنة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

وعلى الامر العالى المعدل له الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقه رأى مجلس النظار
أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

رخص لمصلحة البوسنة قبول مبالغ تودع لديها على شروط مخصوصة
ويجب عليها فى هذه الحالة أن تقدم للمودع استمارة مطبوعة لامضائها منه مشتملة
على ما يأتى : -

أولاً - توكيل المودع لمدير عموم البوسنة توكيلا عاما باستعمال مادفعه فى الطرق
الجائزة شرعا الحالية عن معاملة الربا بوجه من الوجوه

ثانياً - إذن المودع لمدير عموم البوسنة بأن يحفظ ماله المدفوع منه بجماله غيره
من المودعين

ثالثاً - قبول المودع بالاشتراك مع باقى أرباب الاموال المدفوعة فى الرجح بقدر
ما يقابل مادفعه

(المادة الثانية)

تضمن الحكومة رد جميع المبالغ المدفوعة وما يخصها من الحصص في الربح والحصص في الربح تكون بواقع ما يصيب المودع من المكاسب على نسبة المبالغ المدفوعة منه وكسور الجنية تعتبر ودیعة لا يحسب لها حصة في الربح والحصة في الربح لا تزيد عن جزء من أربعين من رأس المال فقط وتبقى الزيادة ان وجدت حقا مكتسبا لمصلحة البوطة نظير الاتعاب والمصاريف

(المادة الثالثة)

المبالغ المودعة في أثناء الشهر تبقى ودیعة ولا حظ لها في الربح إلا من أول يوم من الشهر التالي لشهر الإيداع

وكذلك المبالغ المستردة في بحر أحد الأشهر لا حظ لها من الربح اعتبارا من أول الشهر الذي وقع فيه الاسترداد وفي ٣١ ديسمبر من كل سنة تضاف حصص الربح المستحقة على رأس المال ويحسب لها ربح أيضا ويصرف النظر عما يكون من كسور العشرة المليمات في مجموع حصص الربح المستحقة من هذا القبيل

(المادة الرابعة)

تعطى مصلحة البوطة مجانا لصاحب الشأن دفتر صغيرا تفيد فيه ما يدفع من المبالغ وما يسترد منها ومبالغ الربح المستحقة

ولا يجوز لأي شخص كان أن يكون بيده أكثر من دفتر واحد

(المادة الخامسة)

إذا فقد دفتر فيجوز لصاحبه الحصول على نسخة ثانية منه بدفع خمسين مليما وبقبوله للشروط والاجراءات التحفظية التي تقررها مصلحة البوطة

و يترتب على اعطاء النسخة المذكورة ابطال مفعول الدفتر الاصلی

(المادة السادسة)

لا يجوز أن تقبل أي دفعة أقل عن ٥٠ مليما ولأن تشمل كسور عشرة مليمات

(المادة السابعة)

كل مبلغ يسترد لا يجوز أن يكون أقل من خمسين ملياً ولا أن يشمل كسور عشرة مليات

(المادة الثامنة)

لا يجوز أن يزيد مجموع المبالغ المودعة من شخص واحد على خمسين جنيهاً مصرياً في السنة ولا على مائتي جنيهاً مصرياً في عدة سنوات وذلك بخلاف حصص الربح المستحقة

(المادة التاسعة)

يسوغ لأصحاب الشأن استرداد كل المبالغ المودعة أو بعضها في أى وقت كان

(المادة العاشرة)

لا يجوز لاستخدامى مصلحة البوسنة إعطاء أى استعمال كان للغير عن المبالغ المودعة إلا إذا كان الطلب من السلطة القضائية

(المادة الحادية عشرة)

تسرى أحكام أمرنا هذا اعتباراً من تاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٠٤

(المادة الثانية عشرة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ - ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

(عباس حلى)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر المالية
رئيس مجلس النظار
احمد مظلوم
مصطفى فهمى

أمر عال

بتنفيذ أحكام قانون العقوبات

قانون نمرة ٣

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالى المؤرخ فى ١٣ فوفبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة.

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوآت

١ - يستعاض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الآن بقانون العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا

٢ - يجوز للقاضى فى مواد الجنيح والمخالفات المنصوص عليها فى الاوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفف العقوبة طبقا للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هي :

أولا - للقاضى اذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معا أن يحكم بأحدى هاتين العقوبتين فقط

ثانيا - وله أن يخفف الغرامة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانونا بشرط أن لا تنقل عن خمسة قروش

ثالثا - وله كذلك أن يخفف مدة الحبس بشرط أن لا تنقل عن أربع وعشرين ساعة

ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها فى لائحة الجمارك

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من
١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

قانون العقوبات الاهلى

الكتاب الاول أحكام ابتدائية

الباب الاول

(قواعد عمومية)

١ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرتعة

٢ - تسرى أحكام هذا القانون أيضاً مع مراعاة الاستثناء السابق على الأشخاص الاتى ذكرهم

أولاً - كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري

ثانياً - كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جنابة مخجلة بأمر الحكومة مما نص عليه في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون

(ب) جنابة تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ من هذا القانون

(ج) جنابة تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١ من هذا

القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانوناً في القطر المصري

(٢)

٣ - كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو في خارج القطر فعلا يعتبر جنابة أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه

٤ - لاتقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج الا من النيابة العمومية

ولا تجوز اقامتها على من ثبت أن المحاكم الاجنبية برأته مما أسند اليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته

٥ - يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح لثبهم فهو الذى يتبع دون غيره

٦ - لايس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا للنصوم من الرد والتعويض

٧ - لاتنخل أحكام هذا القانون في أى حال من الاحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الغراء

٨ - تراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية الا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك

الباب الثانى

(أنواع الجرائم)

٩ - الجرائم ثلاثة أنواع :

الاولى - الجنائيات

الثانى - الجنح

الثالث - المخالفات

١٠ - الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الاعدام

الاشغال الشاقة المؤبدة

الاشغال الشاقة المؤقتة

السجن

١١ - الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

١٢ - المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

الباب الثالث

(العقوبات)

القسم الاول

(العقوبات الاصلية)

١٣ - كل محكوم عليه بالاعدام يشق

١٤ - عقوبة الاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيداً بالحديد في أشق

الاشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن

تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الاحوال الخصوصية المتصوص عليها قانوناً

١٥ - يقضى من يحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد

١٦ - عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيّد بالحديد في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الاعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولأن تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً

١٧ - يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت احوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي
عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدّة والمؤقتة
عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدّة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة والسجن
عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن سنتين

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر

١٨ - عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولأن تزيد عن ثلاث سنين الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً

١٩ - عقوبة الحبس نوعان

الحبس البسيط

الحبس مع الشغل

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون أو خارجها في الاعمال التي تعينها الحكومة

٢٠ - يجب على القاضى أن يحكم بالجبر مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك فى الأحوال الأخرى المعينة قانونا

ويجب الحكم دائما بالجبر البسيط فى أحوال المخالفات

وفى كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالجبر البسيط أو مع الشغل

٢١ - تبدئ مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى ومع ذلك اذا كانت العقوبة المحكوم بها هى الاشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعا من المحكوم عليه وحده ولم تنتقض العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة أن تأمر فى حكمها بأن لا تستزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطى التى مضت من يوم صدور الحكم الابتدائى بها أو أن لا يستزل منها البعض هذه المدة

٢٢ - العقوبة بالغرامة هى الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقدّر فى الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية فى أى حال من الأحوال

٢٣ - اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور

واذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التى قضاه فى الحبس الاحتياطى تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة

القسم الثاني (العقوبات التبعية)

٣٤ - العقوبات التبعية هي

أولا - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥

ثانيا - العزل من الوظائف الاميرية

ثالثا - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس

رابعا - المصادرة

٣٥ - كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية

أولا - القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم
أيما كانت أهمية الخدمة

ثانيا - الصلح برتبة أو نيشان

ثالثا - الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الاعلى سبيل الاستدلال

رابعا - ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملا كمدة اعتقاله ويعين قيمالهذه الادارة تقر المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته في أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة

ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعها فى جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله الا بالإبضاء أو الوقف أو بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة

وكل التزام تعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته

خامسا - بقاؤه من يوم الحكم عليها أيا أو غايبا عضوا في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أية لجنة عمومية
سادسا - صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات الميينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خيرا أو شاهدا في العقود إذا حكم عليها أيا بعقوبة الاشغال الشاقة

٢٦ - العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا يلبه أي مرتبة مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة

٢٧ - كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرأفة تحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه

٢٨ - كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن لجنابة مخجلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الاحوال الميينة في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو لجنابة من المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدتها سنة واحدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضي بعلمها جلة

٢٩ - يترتب على مراقبة البوليس الزام المحكوم عليه بجميع الاحكام المقررة في الاوامر العلية المختصة بتلك المراقبة

ومخالفة أحكام هذه الاوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة

٣٠ - يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة جنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الاسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية وإذا كانت الاشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولولم تكن تلك الاشياء ملكا للتم

٣١ - يجوز فيما عدا الاحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الاميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الاحوال المنصوص عليها قانونا

القسم الثالث (تعدد العقوبات)

٣٢ - اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها

وإذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم

٣٣ - تعدد العقوبات المقيدة للحرية الا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦

٣٤ - اذا تتوعدت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي

أولا - الاشغال الشاقة

ثانيا - السجن

ثالثا - الحبس مع الشغل

رابعا - الحبس البسيط

٣٥ - تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية
محكوم بها الجرمية وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة

٣٦ - اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها
وجب أن لا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات
وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والجس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الجس
وحده عن ست سنين .

٣٧ - تتعدد العقوبات بالغرامة دائما

٣٨ - تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها
عن خمس سنين

الباب الرابع

(اشتراط علمه أشخاص في جريمة واحدة)

٣٩ - يعدّ فاعلا للجريمة

أولا - من ارتكبها وحده أو مع غيره

ثانيا - من يدخل في ارتكابها اذا كانت تشككون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا
من الأعمال المكونة لها

ومع ذلك اذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة
أو العقوبة بالنسبة له فلا يعتد أثرها إلى غيرهم منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف
باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها

٤٠ - يعدّ شريكا في الجريمة

أولا - كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد
وقع بناء على هذا التحريض

ثانيا - من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق
 ثالثا - من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شئ آخر مما يستعمل
 في ارتكاب الجريمة مع علم بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو
 المسهلة أو المتممة لارتكابها

٤١ - من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانونا بنص خاص

ومع هذا

أولا - لا تأثير على الشريك من الاحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير
 وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الاحوال
 ثانيا - اذا تغير وصف الجريمة تطرأ الى قصد الفاعل منها أو كيفية علمها يعاقب
 الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمها كقصد
 الشريك منها أو علمها

٤٢ - اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم
 وجود القصد الجنائي أو لاحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة
 المنصوص عليها قانونا

٤٣ - من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها
 متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتعرض أو الانفاق أو المساعدة
 التي حصلت

٤٤ - اذا حكم على حالة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء
 فالقرامات يحكم بها على كل منهم على انفراده خلافا للقرامات النسبية فانهم يكونون
 متضامنين في الازامهم االم ينص في الحكم على خلاف ذلك

الباب الخامس

(الشروع)

٤٥ - الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا في الجنائية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الاعمال التحضيرية لذلك

٤٦ - يعاقب على الشروع في الجنائية بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك

بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجنائية الاعدام
بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجنائية الاشغال الشاقة المؤبدة
بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقر قانونا أو السجن
اذا كانت عقوبة الجنائية الاشغال الشاقة المؤقتة
بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد
عن خمسين جنهما مضربا اذا كانت عقوبة الجنائية السجن
٤٧ - تعين قانونا الجرم التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا
الشروع

الباب السادس

(العود)

٤٨ - يعتبر عاذا
أولا - من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة
ثانيا - من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت انه ارتكب جنحة قبل
مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة
ثالثا - من حكم عليه جنائية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة
وثبت انه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الاولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم
المذكور وتعتبر السرقة والتصب وخيانة الامانة جنحا مماثلة في العود

٤٩ - يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن عشرين سنة

٥٠ - اذا سبق الحكم على العائد يعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير بعد الحكم عليه بأكثر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلاً من تطبيق أحكام المادة السابقة

٥١ - وللقاضي أن يحكم بمثل ذلك أيضاً على العائد الذي سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ يعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة

الباب السابع

(في الاحكام المعلق بتنفيذها على شرط)

٥٢ - كل حكم صادر في مواد الجناح ماعد امانص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالجلوس أقل من سنة الى منهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالجلوس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الجلوس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الإيقاف مطلقاً على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم

٥٣ - يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن اذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ولم يرتكب جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فانه يكون مانعا من الامر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه

أما اذا ارتكب المحكوم عليه جنائة أو جنحة في الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الاول واجب التنفيذ حتما ولا تدخل العقوبة الاولى في الثانية

٥٤ - يجب على القاضى بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الاحوال المينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الاولى بتمامها بدون ادخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للعود تنوقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون

الباب الثامن

(أسباب الاباحة وموانع العقاب)

٥٥ - لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة

٥٦ - لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حלו له ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى

٥٧ - لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل

لما الجنون أو عاهة في العقل

ولما الغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها اذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها

٥٨ - لاجرة اذا وقع الفعل من موظف أميرى في الاحوال الآتية :
 أولا - اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته
 أو اعتقد أنها واجبة عليه
 ثانيا - اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد
 أن اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل
 إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب
 معقولة

الباب التاسع

(المجرمون الاحداث)

٥٩ - لاتقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة
 ٦٠ - اذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت
 عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة
 بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك الجريمة فانونا
 واذا ارتكب جنائية عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة
 بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشرين سنين
 ٦١ - اذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وارتكب
 أى جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجسدية أو المخالفة المقررة فانونا وبالعقوبة
 التي نصت عليها المادة السابقة في مسائل الجنائيات أن يقرر
 لما تسلم المجرم لوالديه أو لوصيه اذا التزم الوالدان أو الوصي في الجلسة كتابة بحسن
 سيره في المستقبل

ولما تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما
 وكذلك يجوز له في مسائل الخنخ والجنائيات أن يقرر بأرسال المجرم الى مدرسة
 اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له في هذه الحالة أن يقرر أيضا
 تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما

- ٦٢ - يترب على التزام الوالدين أو الوصي طبقاً للمادة السابقة ما يأتي
إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى
قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الاولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً
مصرياً
وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي
سنة من تاريخ وقوع الجريمة الاولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنبيه مصري
ان كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنبيه مصريين ان كانت جنحة أو جناية
- ٦٣ - يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بعصا رفيعة ولا يجوز
أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثنتي عشرة في المخالفات ولا عن أربع
وعشرين في الجنح والجنایات
- ٦٤ - لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية الى مدرسة
اصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين
وإذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنایات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة
ويجوز في هذه الحالة تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين
الى خمس سنين
- والمجرم الذي سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لا يجوز في أى حال من
الاحوال ارساله مرة ثانية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر
- ٦٥ - لا تسرى أحكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالعود على
المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة
- ٦٦ - لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي
زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفي هذه الحالة يجب على
القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع
ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت فان كانت تلك العقوبة هي الاعدام أو الاشغال
الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تقل عن عشرين سنين وان كانت الاشغال الشاقة
المؤقتة يحكم بالسجن
- ٦٧ - إذا كان سبب المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه

الباب العاشر

(حق العفو)

٦٨ - الجناب الخديوي أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وأن يبدلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو إبدالها بأخف منها بعد أخذ رأي ناظر الحفائية ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأي مجلس النظر

٦٩ - إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبديل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وإذا عني عن محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون وهذا كله إذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية
وبيان عقوباتها

الباب الاول

(في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج)

٧٠ - يعاقب بالاعدام كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها

٧١ - كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لاحتلامأوريها أو تخابر معها أو معه بقصد إيقاع العداوة بينهما وبين الحكومة أو بقصد تخريبها على محاربتها أو تخريبها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالأعدام ولولم ينشأ عن فعله عاربه

٧٢ - وكذلك يعاقب بالأعدام كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضي الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا أو محطات عسكرية أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفنا مما هو مملوك لها أو بقصد إمداده بعساكر أو نقود أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو إلى أرضها أو إزايادقوة عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتزويج صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأى وسيلة أخرى

٧٣ - اذا كانت المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنابات المذكورة بالمادة السابقة الا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضره بأحدى حالتي الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهدها يعاقب فاعلها بالسجين

٧٤ - يعاقب بالأعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأموري الحكومة أو غيرهما أودع اليه سر مخبرة أو ارسالية عسكرية بمن عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وتليفته وأفشاء بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة الى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك

٧٥ - وكذلك يعاقب بالأعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانئ فلم يجمع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لأمووريه وأما اذا سلمها بدون إذن الحكومة الى مأمور دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحياة فيعاقب بالسجين

٧٦ - كل من أخفى عنده أحد من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو جعل غيرهم على اخفاء من ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

الباب الثاني

(في الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل)

٧٧ - كل من حرّض بفعل محسوس سكان القطر على حمل السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالأعدام سواء تمّ المقصود من ذلك التحريض أو ظهرت بعض مباديه فإن لم يتم المقصود منه يحكم على المحرّض بالأشغال الشاقة المؤقتة

٧٨ - الاغراء الذي يقصده تحريض سكان القطر على مقاتلة بعضهم بعضا أو على تخريب جهة أو أكثر أو على قتل أو نهب سكانها يعاقب فاعله بالأعدام إذا تم المقصود منه أو ظهرت بعض مباديه

٧٩ - إذا حصلت إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبية أو شرع فيها فن كان منهم مدير تلك العصبية أو محرّضها يحكم عليه بالأعدام إذا كان المحل الذي قبض عليه فيه وأما باقي الأشخاص المعتصين فن قبض عليه منهم في محل الواقعة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

٨٠ - إذا تخرب جماعة خفية وصمموا متفقين على فعل إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا ألحقوا هذا التخرب بأفعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تتميم ما صمموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصول مقصودهم وأما إذا لم يلحق التخرب المذكور بتلك الأفعال بل حصل مجرد التصميم والاتفاق على فعل الجناية فيعاقب المخربون بالسجين وأما إذا دعا شخص أحدا إلى التخرب على فعل إحدى الجنايات المذكورة في المواد السابقة ولم يجبه المدعو إلى ذلك عوقب الداعي بالحبس

٨١ - يعاقب بالأعدام كل من قلّد نفسه مع قصد سيّ قيادة فرقة أو جيش من العساكر أو دونها أو سفينة حربية أو محل حصين أو نقطة عسكرية أو مينا أو مدينة بدون مأمورية من الحكومة أو سبب مقبول وكذا يعاقب بالأعدام كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف أمر الحكومة وكل ضابط أبقى عساكره مجتمعة بدون سبب مقبول بعد صدور أمر الحكومة له بإطلاقهم من الخدمة

٨٢ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل شخص مرخص له بالتصرف في عساكر الجيش أو عساكر الضبط والربط فطلب منهم أو أمرهم بعدم جمع العساكر اللازمة جمعهم بحسب أمر الحكومة أما اذا ترتب على أمره أو طلبه حصول مقصوده بمعنى أنه امتنع تنفيذ أو أمر الحكومة ببناء على امتثال العساكر أمره الغير الجائز قانونا فيعاقب بالاعدام وأما من دونه من رؤساء العساكر الذين امتثلوا تلك الاوامر المخالفة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٣ - كل من أحرق أو خرب عمدا وبسوء قصد مبانى أو مخازن مهمات أو نحو ذلك من أملاك الحكومة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

٨٤ - كل من قلد نفسه رياسة عصبة حاملة للسلاح أو كان موظفا باحدى وظائفها يعاقب بالاعدام سواء كان قصده من ذلك الاعتصاب أو نهب أراضي الحكومة أو أملاكها أو نقردها أو عقارات مملوكة لجماعة من الناس أو كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بقمع المرتكبين لمثل تلك الجنايات وأما الأشخاص المعتصون الذين لم تكن لهم رياسة ولا وظيفة في تلك العصبة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٥ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة أو شكلها أو أعطاها أو جلب اليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث اليها بعثات أو تخابر بأى كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها مع سوء القصد وكذلك كل من أعطاها مساكن أو مخلات يمكنون أو يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم

٨٦ - لا يحكم بعقوبة تما على كل من كان في زمرة البغاة ولم يكن له فيها رياسة ولا وظيفة وانفصل منها أو بعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الحكام الملكية أو الجهادية أو بعده اذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا عداوة مقاومة وبجرد عن السلاح وانما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات

- ٨٧ - يعفى من العقوبات المقررة للبغاة كل من أبادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شارك فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتنقيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بحثها في البحث والتنقيش
- ٨٨ - كل من جهر بالصباح أو الغناء لأتارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرية

الباب الثالث

(في الرشوة)

- ٨٩ - يعذر تشبها كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً ولا متناعاً عن عمل من الاعمال المذكورة ولوظهر له أنه غير حق
- ٩٠ - المأمورون والمستخدمون أيا كانت وظيفتهم والتجيريون والمحكون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين
- ٩١ - تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو من شرائه بثمن أنقص منها أو من أى عقد حصل بين الراشئ والمأمور المرتشئ
- ٩٢ - يعد أيضاً رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أو لأى انسان آخر عينه لذلك
- ٩٣ - من أرتشئ موظفاً والموظف الذى يرتشئ ومن يتوسط بين الراشئ والمرتشئ وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك يعفى من العقوبة الراشئ والمتوسط اذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها

٩٤ - بعدمثل الرائى ويعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد فى حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته

٩٥ - كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كاللين فى المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر فى المادة ٩٣ اذ لم يتوسط بسعيه فى الحصول على الرشوة

٩٦ - من شرع فى اعطاء رشوة ولم تقبل منه أو فى الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

الباب الرابع

(فى اختلاس الاموال الاميرية وفى الغدر)

٩٧ - كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المسدوين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شئ من الاموال الاميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الاوراق الجارية بحرى النقود أو غيرها من الاوراق والسندات والعقود أو اختلس شئ من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن

٩٨ - كل من يكلف بشراء شئ أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشئ أو بيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل ان كان موظفا عموما

٩٩ - أرباب الوظائف العمومية إما كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين من رؤس أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتمزوا الرسوم والعوائد والأموال ونحوها والموظفون في خدمتهم إذا أخذوا في حال تحصيل الغرامات أو الاموال أو العسور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي
رؤساء المصالح والمتزمون يعاقبون بالسجن وأما المستخدمون المرؤسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها

١٠٠ - كل موظف في الوظائف العمومية هجر كل أو بعض ما يستحقه العجلة الذين استخدمهم في أفعال مختصة بعمل توظيفه من أجرة ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء العجلة مخرطة بلا أجرة وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالين بردها أخذها لمستحقه وبغرامة مساوية له

١٠١ - كل موظف عمومي لم يتسوف استخدام كامل الخدمة المعينين للأمرية المكلف بها وأخذ لنفسه مبالغ من ثبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيدوا أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة

١٠٢ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الاشغال المحالة عليه ادارتها وملاحظتها سواء كان الاستفاد مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير أمرية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الاميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو بأجر لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

- ١٠٣ - كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع
- ١٠٤ - كل موظف عمومي أعان شخصا على عدم الوفاء بماتعهد بتوريده للعساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والعزل

الباب الخامس

(في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تفصيلهم
في أداء الواجبات المتعلقة بها)

- ١٠٥ - كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضرا رابه سواء بطريق الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا
- ١٠٦ - كل قاض امتنع بناء على الاسباب المذكورة آنفا عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل
- ١٠٧ - اذا امتنع أحد القضاة في غير الاحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا
- وبعد امتناع الحكم كل قاض أبى أو توقف عن اصدار حكم بعد تقديم طلب اليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو اخرج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر
- ١٠٨ - كل موظف عمومي استعمل سطوة وظيفته في تأخير تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم المقررة قانونا أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل والحبس

١٠٩ - كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور

الباب السادس

(في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس)

١١٠ - كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لعله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة والسجن من ثلاث سنوات الى عشر وادامات الجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا

١١١ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه فانها أو يعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنهما مصريا ويجوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالعزل

١١٢ - اذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفة منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الاجوال المينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنهما مصريا

١١٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث انه أدخل بشرهم أو أحدث آلاما أبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنهما مصريا

١١٤ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل انسان مكلف بخدمة
عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولا فلهرا عن ملكه أو
استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ماذ كر لشخص آخر يعاقب بحسب
درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلا عن رد الشيء المغتصب أو قيمته
ان لم يوجد عينا

١١٥ - من استخدم من أصحاب الوظائف العمومية أشخاصا مسخرة في أعمال
غير ما تأمر به الحكومة من الاعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الاعمال
التي اضطر الحال اليها لنفع الاهالى يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل
فضلا عن الحكم عليه بدفع الاجرة المستحقة لمن كلف بتلك الاعمال بغير حق

١١٦ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدى في حال نزوله عند أحد
من الناس الكاتبة مسا كهم بطريق ما موريت به بأن أخذ منه قهرا بدون عن أو بمن
بجس ما كولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز
عشرين جنيا مصرية وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم بردين الأشياء المأخوذة
لمستحقها

الباب السابع

(في مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره)

١١٧ - من أهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال
الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصرية فاذا وقعت
الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد
الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا
مصريا

- ١١٨ - كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً
- ١١٩ - وإذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو أساء عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً
- فإذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس

الباب الثامن

(في هرب المحبوسين وإخفاء الجائنين)

- ١٢٠ - كل إنسان قبض عليه قانوناً فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً
- فإذا كان صادراً على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن أو كان محكوماً عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً
- وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين معصوباً بالقوة أو بجريئة أخرى
- ١٢١ - كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو جرافقه أو ينقله وهرب بإهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً إذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوماً عليه بعقوبة جنسية أو متهماً بجناية وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

١٢٢ - كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمراقبته أو بنقله وساعده على هربه أو سبله له أو تواطأ على ذلك يعاقب طبقا للاحكام الآتية
إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة

وإذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان منهما مجرمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن
وفي الاحوال الاخرى تكون العقوبة الحبس

١٢٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على انسان وبهمل في الاجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب الاحوال المبينة فيها

١٢٤ - كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سبله في غير الاحوال السالفة يعاقب طبقا للاحكام الآتية
إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع فاذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان منهما مجرمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع وأما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس

١٢٥ - كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

١٢٦ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصاً فرّ بعد القبض عليه أو منهما بجناية أو جنحة أو صادراً في حقّه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقاً للاحكام الآتية
إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء فله حكم عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

وإذا كان محكوما عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس

وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده

١٢٧ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد القارين من الخدمة العسكرية أو ساعد مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنهما مصريا ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة القار من الخدمة العسكرية

الباب التاسع

(في فلك الاختتام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة)

١٢٨ - إذا صار فلك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ محل أوراق أو أمانة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا إن كان هناك حراس

١٢٩ - إذا كانت الاختتام موضوعة على أوراق أو أمانة لمنتهى في جنائية أو لمحكوم عليه في جنائية يعاقب الحارس الذي وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا

١٣٠ - كل من فلك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ أوراق أو أمانة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة فإن كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع

- ١٣١ - إذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعا لامر غير مذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا وإن كان الفاعل لذلك هو الخارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة
- ١٣٢ - إذا سرق أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو تلفت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو سلمت إلى شخص ما مور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصريا
- ١٣٣ - وأما من سرق أو اختلس أو تلف شيئا مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الاشياء يعاقب بالسجن من ثلاثين إلى سبع
- ١٣٤ - إذا حصل فك الاختتام أو سرقة الاوراق أو اختلاسها أو إتلافها مع إكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة مؤقتا
- ١٣٥ - كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستان أو ما مور بهما أو فتح مكتوبا من المكاتب المسئلة للبوستان أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا وبالعزل في الحالين وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو ما مور بهما تلغرافا من التلغرافات المسئلة إلى المصلحة المذكورة أو أفشاء أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين

الباب العاشر

- (في اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق)
- ١٣٦ - كل من تدخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو أذن منها بذلك أو أجرى عملا من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

١٣٧ - كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائز الرتبة أو تقلد بنيشان من غير أن يكون حائزاً له يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

الباب الحادى عشر (فى الجنح المتعلقة بالاديان)

١٣٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً :

أولاً - كل من شوّش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد

ثانياً - كل من خرب أو كسر أو أ تلف أو دنس مباني معنة لإقامة شعائر دين أو رموزاً أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس

ثالثاً - كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها

١٣٩ - يعاقب بتلك العقوبات على كل تعدي يقع باحدى الطرق المبينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علناً ويقع تحت أحكام هذه المادة :

أولاً - طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الأديان التى تؤدى شعائرها علناً إذا حرق عمدانص هذا الكتاب تخريباً يغير من معناه

ثانياً - تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية به أو ليشق روح عليه الحضور

الباب الثاني عشر

(في اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية)

١٤٠ - كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار المعدة للنفع العام أو الزينة وكل من قطع أو أتلف أشجارا مغروسة في صحون الجوامع أو في الشوارع أو في المتنزهات أو في الأسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أتلفه من تلك الأشياء

الباب الثالث عشر

(في تعطيل المخابرات التلغرافية أو التليفونية)

(وفي تعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية)

١٤١ - كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلف شيئا من آلاتها سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض

١٤٢ - كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الإخلال بالزامه بالتعويض عن الخسارة

١٤٣ - كل من أتلف في زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها أو لمؤقتا غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو اضلوع عليها بالقوة الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوي السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات أحد الناس وكذا من منع قهرا تصليح خط تلغرافي يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور

١٤٤ - تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها المنفعة عمومية

١٤٥ - كل من غطل عمدا سيرا قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال اشارات كاذبة أو القاء أشياء أيا كانت على الخط أو إحداث خلل في القضبان وحواملها أو نزع الخوابير أو مسامير التثبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

١٤٦ - اذا نشأ عن الفعل المذكور خروج من المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة أما اذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبها بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة.

١٤٧ - كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه القاء الاشخاص الذين به في الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهوراً وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى أما اذا نشأ عنه موت شخص أو اصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس

الباب الرابع عشر

(في الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها)

١٤٨ - كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جنحة أو جناية وترتب على اغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجناية بالفعل بعد مشاركا في فعلها يعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الاغراء واقعاً بعياناً أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عومي أو كان بكتابة أو مطبوعات وصار يبيع ذلك أو توزيعه أو تعرضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كان التحريض بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة

أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجناية فيحكم بمقتضى المادة ٤٦ من هذا القانون

١٤٩ - كل من حرّض مباشرة على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عنها في المادة السابقة ولم يترتب على تحرّضه أى نتيجة يعاقب بالحبس

١٥٠ - كل من تناول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو اباعة في أى محل يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرية

١٥١ - من حرّض الناس بأحدى الطرق الميئة أنفا على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها أو على الازدراء بها جزاؤه أيضا الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرية

١٥٢ - كل من حرّض العسكرية بأحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٥٣ - كل من سعى بأحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكدير السلم العموى بتحرّضه غيره على بغض طائفة أو جملة طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرية

١٥٤ - من حرّض غيره بأحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمر الامور التى تعتد جنابة أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرية

١٥٥ - كل من انتهك بواسطة إحدى الطرق الميئة أنفا حرمة الاداب أو حسن الاخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرية

- ١٥٦ - كل من عاب في حق ذات ولي الامر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري
- ١٥٧ - كل من عاب في حق أحد ملوك الدول أو أحد رؤساء الحكومات الاجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري
- ١٥٨ - كل من عاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصرياً
- ١٥٩ - يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفاً عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو افتري عليه أو سبه بأحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته
- ١٦٠ - يجازى بتلك العقوبات أيضاً كل من وقع منه بواسطة احدى الطرق المذكورة اهانة في حق احدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية
- ١٦١ - يجازى بتلك العقوبات أيضاً كل من تصدى بواسطة احدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجنرالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الاقتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم
- ١٦٢ - من نشر سوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً كاذبة أو أورا قامصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً لاشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلاً عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الاخبار أو الاوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومي

١٦٣ - كل من تصدى باحدى الطرق المذكورة آنفا الى نشر ما جرى في دعاوى القذف التى لم يحوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور الموجبة للقذف أو ما جرى فى الدعاوى المدنية أو الجنائية التى قررت المحكمة مماعها فى جلسة سرية ولم يقتصر فى ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المتشكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا

١٦٤ - من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدمة بيانها ما جرى فى الجلسات العلنية المتعقدة فى المحاكم على غير حقيقة فاصدا بذلك قصدا سيثا يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا

١٦٥ - كل من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدمة ما جرى فى المداوлат السرية بالمحاكم استثنائية كانت أو ابتدائية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

١٦٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا كل من نشر باحدى الطرق المتقدمة ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعة أو بأشرف نفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضييمات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جناية أو جنحة

١٦٧ - اذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جناية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر

ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الامر بإزالة أو اعدام كل أو بعض الاشياء التى ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضا اصدار أمر بطبع الحكم المذكور فى جريدة واحدة أو أكثر والصاقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه

ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها في أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وان تأخرت عن ذلك حكم بالغائها

١٦٨ - الحكم على من ارتكب جنابة بواسطة المطبوعات يترتب عليه جنما الغاء الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وفصلها عن الحكم بالغاء الجريدة أو الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضا على قفل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في ارتكاب الجنابة الصادر الحكم بشأنها وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الخلع المضرة بافراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الاولى يسوغ في هذه الحالة اصدار أمر في الحكم الثاني الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر

وان تكرر منه ذلك ثالث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر

ويجوز أيضا اصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر إذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جنابة غير الجنابات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجنابة أو كان صادرا بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن في حقها

وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الاول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجنابة أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز اصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بالغاء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتفضل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع

١٦٩ - اذا ألقى أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وتليفته وفي محفل عومي مقالة تضمنت قدحاً أو نماً في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

الباب الخامس عشر

(في المسكوكات الزيف والمزورة)

١٧٠ - من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الخل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكاً بطلاء يصير مشبهاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترله في تزويج تلك المسكوكات المزورة أو النافضة أو في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

١٧١ - اذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع

١٧٢ - الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيلة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تتحقق له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها

١٧٣ - الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل عامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور

الباب السادس عشر (في التزوير)

١٧٤ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيأ من الاشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الاشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الاشياء هي :

فرمان أو أمر عال أو قرار صادر من الحكومة

ختم الحكومة أو ولى الامر

أختام أو تمغات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة

ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة

أوراق مرتبات أو رواتب أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها

أوراق البنوك المالية التى أذن بإصدارها قانونا

تمغات الذهب أو الفضة

١٧٥ - يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس

١٧٦ - يعاقب بالحبس كل من قلد ختما أو تمغة أو علامة لاحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيأ من الاشياء المذكورة مع علمه بتقليدها

١٧٧ - كل من استحصل بغير حق على الاختتام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لاحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا أى بمصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى ادارة من ادارات الالهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٧٨ - الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل غامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بغا عليها الآخرين أو سملوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور

١٧٩ - كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تادية وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضات أو اختتام موزة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين موزة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

١٨٠ - كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين

١٨١ - يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجها أو يجعله واقعة موزة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

١٨٣ - من استعمل الاوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر

١٨٣ - كل شخص ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها واستعمل ورقة موزة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل

١٨٤ - كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحد في استحصالة على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً

١٨٥ - كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو تزوير في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا مصريًا

١٨٦ - كل صاحب لوكاتنة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يومياً قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثين شهراً أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

١٨٧ - كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا فضلاً عن عزله

١٨٨ - كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت براءة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس

١٨٩ - كل طبيب أو جراح شهد زوراً بمرض أو بعاقة تستوجب الإعفاء من أى خدمة عمومية بسبب التزوير أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرية وأما إذا سبق إلى ذلك بالوعد له بشئ ما أو بأعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشدين بالعقوبات التي تستوجبها جنائهم

١٩٠ - العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بهما أيضاً إذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم إلى المحاكم

١٩١ - لا تسرى أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال التزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية

الباب السابع عشر

(الاتجار في الأشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات)

١٩٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنهما مصر يا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط
كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو حملها في الطرق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك ما لم ينص قانونا عن عقوبة أخرى

١٩٣ - يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابقة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو غونجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في الاتحاد البريدي مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوزان المقلدة -

الكتاب الثالث

في الجنايات والجنح التي تحصل لاتحاد الناس

الباب الاول

(في القتل والجرح والضرب)

١٩٤ - كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام

١٩٥ - الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنة أو جناية يكون غرض المصمم منها اذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط

١٩٦ - الترسد هو تربص الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتم وصل الى قتل ذلك الشخص أو الى ايداعه بالضرب ونحوه

١٩٧ - من قتل أحدا عمدا بجواهر ينسب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام

١٩٨ - من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى وأما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

١٩٩ - المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

٢٠٠ - كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى صبيح وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٠١ - من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠

٢٠٢ - من قتل نفسا خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تمهيد بان كان ذلك ناشئاً عن دعوة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن اهمال وتفريط أو عن عدم انتباه ووقوف أو عن عدم مراعاة اتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرى

٢٠٣ - كل من أخفى جثة قتل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٠٤ - كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد وترىص فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشرين سنين

٢٠٥ - كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس

٢٠٦ - إذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فأعلىها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية فإن كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٠٧ - إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو بمجهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء فتكون العقوبة الحبس

٢٠٨ - كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعدي بان كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وفحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

٢٠٩ - لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقدينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها

٢١٠ - حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيع للشخص إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصاً عليها في هذا القانون

وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيع استعمال القوة اللازمة رد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٤٠ فقرة أولى والمادة ٣٤٢ فقرة أولى وثالثة

٢١١ - وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية

٢١٢ - لا يبيع حق الدفاع الشرعي مقاومة أحداً ما موري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول

٢١٣ - حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيع القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية

أولاً - فعل يخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة

ثانياً - اتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة

ثالثاً - اختطاف إنسان

٢١٤ - حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيع القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية

أولاً - فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من هذا الكتاب

ثانياً - سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات

ثالثا - الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته
 رابعا - فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

٣١٥ - لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدي بنسبة سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إذا مدون أن يكون قاصدا لحدوث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائية أن يعده معذورا إذا رأى أن ذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون

٣١٦ - في جميع الأحوال المينة في هذا الباب التي تقضى فيها الشريعة الغراء بالبدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون إخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون

الباب الثاني

(في الحريق عمدا)

٣١٧ - كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أي محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجنائية أم لا يعاقب بالانشغال الشاقة مؤبدا ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك

٣١٨ - كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو آلات ري أو في غابات أو أبحاث أو في مزارع غير محصونة يعاقب بالانشغال الشاقة مؤقتا إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له

٢١٩ - من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضرراً لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل به ذلك بأمر مالكها

٢٢٠ - من وضع ناراً عمداً في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصول سواء كان لا يزال باقياً بالغيط أو نقل إلى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتوي على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكاً له أما إذا أحدث عمداً حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أي ضرراً لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٢١ - وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة الميينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا عن وضعها مباشرة في ذلك

٢٢٢ - وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موحوداً في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالاعدام

٢٢٣ - كل من استعمل مادة مفرقة في الاحوال الميينة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة

الباب الثالث

(في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاثرية أو الجواهر
المنشوشة المضرة بالصحة)

٢٢٤ - كل من أسقط عمداً امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

٢٢٥ - كل من أسقط عمداً امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلائلها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب بالسجن

- ٢٣٦ - المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها
- ٢٣٧ - اذا كان المسقط طيبيا أو جزاها أو صيدليا يحكم عليه بالاشتغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في أى حال من الأحوال
- ٢٣٨ - كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فشتأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل يعاقب طبقا لاحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامته ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده
- ٢٣٩ - كل من غش أسرية أو جواهر أو غللا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أسرية أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مغشوشة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري عالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرية أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

الباب الرابع

(فى هنك العرض وافساد الاخلاق)

- ٢٤٠ - من واقع أى تغير رضاها يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبد أو المؤقتة فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالاجرة عندها أو عندهم تقدم ذكرهم يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبد
- ٢٤١ - كل من هنك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع فى ذلك يعاقب بالاشتغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع
- وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة أو كان مرنكها عن نص عنهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشتغال الشاقة المؤقتة وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشتغال الشاقة المؤبد

٢٣٣ - كل من هلك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة بمن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة

٢٣٣ - كل من تعرض لافساد الاخلاق بتحريره عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على القصور والفسق ذكورا أو إناثا أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيل ذلك لهم يعاقب بالحبس

٢٣٤ - إذا كان تحرير الشبان أو مساعدتهم على القصور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعا بمن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى سبع

٢٣٥ - لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها الا انه اذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كاليمين في المادة ٢٣٩ لا تسمع دعواه عليها

٢٣٦ - المرأة المتزوجة التي ثبت زناؤها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها كما كانت

٢٣٧ - ويعاقب أيضا الزاني بتلك المرأة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

٢٣٨ - الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم

٢٣٩ - كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجة بامرأة تكون قد أعد هذا ذلك وثبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

٢٤٠ - كل من فعل علانية فعلا فاحشا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية

٢٤١ - يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية

الباب الخامس

(في القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق
وفي سرقة الاطفال وخطف البنات)

٢٤٢ - كل من قبض على أى شخص أو جسده أو يحجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا
٢٤٣ - يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل شخص أعمار محلا للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك

٢٤٤ - اذا حصل القبض في الحالة الميينة بالمادة ٢٤٢ من شخص تربي بدون حق تربي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أقرأ امرأ من زورا متعبا صوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهذه بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية
٢٤٥ - كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبده بآخر أو عزاه زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولاحيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا
أما اذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنيها

٢٤٦ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا كل من كان متسكلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسله اليه

٢٤٧ - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ منه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو جعل غير على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

٢٤٨ - اذا نشأ عن تعرض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالى كالمبين في المادة السابقة انفصال عضون أعضاء أو وفقد منفعة فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمدا فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا
(٥)

٢٤٩ - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معجور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٥٠ - كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فان كان المخطوف أثنى يعاقب الخاطف بالاشغال الشاقة المؤقتة

٢٥١ - كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع أما اذا كان المخطوف أثنى فتكون العقوبة بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر

٢٥٢ - كل من خطف بالتحيل أو الاكراه أثنى يبلغ سنه أكثر من خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٥٣ - اذا تزوج الخاطف من خطفه زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما

الباب السادس

(في شهادة الزور واليمين الكاذبة)

٢٥٤ - كل من شهد زورا لمنهم في جنابة أو عليه يعاقب بالحبس

٢٥٥ - ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه يحكم بالاعدام أيضا على من شهد عليه زورا

٢٥٦ - كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٥٧ - كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

٣٥٨ - اذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ مما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو الشهادة الزور ان كانت هذه أسد من عقوبات الرشوة

٣٥٩ - من أكر مشاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الاحوال المقررة في المواد السابقة

٣٦٠ - من ألزم باليمين أو ردت عليه في مواعيد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرية

الباب السابع

(في القذف والسب وافشاء الاسرار)

٣٦١ - يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه

ومع ذلك فالطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه

ولا تقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المينة في الفقرة السابقة

٣٦٢ - يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية اذا كان ما قذف به جنائية أو جنحة وأما في الاحوال الأخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنيها مصرية

٣٦٣ - لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكم القضائي أو الاداريين بأمر مستوجب العقوبة فاعله

٢٦٤ - وأما من أخبر بامر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقوم دعوى بما أخبر به

٢٦٥ - كل سب غير مشتمل على اسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الاحوال الميينة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ اذا اقتضى الحال ذلك

٢٦٦ - أحكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقها على ما يختص باقتراء أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم شفاهاً أو تحريراً فان هذا الاقتراء لا يستوجب الادعاء على فاعله بصفة مدنية أو تأدينية

٢٦٧ - كل من كان من الاطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى مسناعته أو وظيفته سر خصوصى ائتمن عليه فأفشاء في غير الاحوال التى يازمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرى

ولا تسرى أحكام هذه المادة الا فى الاحوال التى لم يرخس فيها قانونا بأفشاء أمور معينة كالمقرى فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

الباب الثامن

(فى السرقة وفى الاغتصاب)

٢٦٨ - كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق

٢٦٩ - لا يحكم بعقوبة متاعلى من يرتكب سرقة اضرارا بوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه

٣٧٠ - يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية

الاول - أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا

الثاني - أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر

الثالث - أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة

الرابع - أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أداة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسوُّجدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزوي بزى أحد الضباط أو موظف عمومي أو إرباز أو ممرور مدعى صدوره من طرف الحكومة

الخامس - أن يفعلوا الجريمة المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم

٣٧١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه أو فاذنركه الاكراه أو تزجروح تكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

٣٧٢ - يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية بالاشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية

أولا - اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ

ثانيا - اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكراه

ثالثا - اذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حاملا سلاحا وكان ذلك ليلا أو باكراه أو تهديد باستعمال السلاح

٣٧٣ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ

- ٣٧٤ - يعاقب بالحبس مع الشغل
أولا - على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته
أو في أحد المحلات المعدة للعبادة
ثانيا - على السرقات التي تحصل في مكان مسطور بحائط أو بسياج من شجر
أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخيل أو تسور
أو باستعمال مفاتيح مصطنعة
ثالثا - على السرقات التي تحصل بكسر الاختام المنصوص عليه في الباب التاسع
من الكتاب الثاني
- رابعا - على السرقات التي تحصل ليلا
خامسا - على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر
سادسا - على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملا سلاحا ظاهرا
أو مخفيا
سابعا - على السرقات التي تحصل من الخدم بالاجرة اضرارا بخدم ومهم أو من
المستخدمين أو الصناع أو الصيادين في معامل أو حوانيت من استخدموهم أو في المحلات
التي يشتغلون فيها عادة
- ثامنا - على السرقات التي تحصل من الخرفين بنقل الاشياء في العربات
أو المراكب أو على دواب الجمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم
إذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفته السابقة
- ٣٧٥ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لاتتجاوز سنتين على السرقات التي
ليستوفر فيها شئ من الظروف المشددة السابق ذكرها
- ٣٧٦ - ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين
بغرامة لاتتجاوز خمسين مصرين اذا كان المروق غلالا أو محصولات أخرى لم تكن
منفصلة عن الارض وكانت قيمتها لاتزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا
- ٣٧٧ - المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت
مراقبة البوليس مدة سنة على الاقل أو سنتين على الاكثر

٢٧٨ - يعاقب على الشروع في السرقات المعدونة من الخنج بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

٢٧٩ - كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة

٢٨٠ - اختلاس الأشياء المحبوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلها من مالها
ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلقة بالأعضاء من العقوبة

٢٨١ - كل من قلد مفاتيح أو غيرها أو صنع آلة مما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين
أما إذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل

٢٨٢ - كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً أميناً أو موحداً الدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحد بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٢٨٣ - كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغا من النقود أو أى شئ آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٢٨٤ - وتعاقب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كان الأمر المهدد به جريمة معاقب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو افساء أمور شائنة أو نسبتها

الباب التاسع

(في التفالس)

٢٨٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الاحوال الآتية

أولا - اذا أخفى دفتاره أو أعدمها أو غيرها

ثانيا - اذا اختلس أو أخبأ جزءا من ماله اضرارا بدائته

ثالثا - اذا اعترف أو جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئا عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن اقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يتربط على ذلك الامتناع

٢٨٦ - يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس

٢٨٧ - يعد متفالسا بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أو يجب خسارة دائيته بسبب عدم حوزته أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في إحدى الاحوال الآتية

أولا - اذا روى أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة

ثانيا - اذا استهلك بمبالغ جسيمة في القمار أو أعمال النصب المحض أو في أعمال البورصة الوهمية أو في أعمال وهمية على بضائع

ثالثا - اذا اشترى بضائع ليبيعهها باقل من أسعارها حتى يؤخر اشهار افلاسه أو اقترض بمبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه

رابعا - اذا حصل على الصلح بطريق التدليس

٢٨٨ - يجوز أن يعتبر متفالساً بالتقصير كل ناجر يكون في إحدى الأحوال الآتية

أولاً - عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم إجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أو إذا كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس

ثانياً - عدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقاً للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠

ثالثاً - عدم توجهه بشخصه إلى مأمور التفليس عند عدم وجود الأعذار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات رابعاً - تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطالباً أحد أثبته أو تمييزه اضراً بإساقى الغرماء أو إذا سمح له بمنزلة خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح خامساً - إذا حكم بإفلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق

٢٨٩ - إذا أفلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يتوجب عليه إفلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الحصص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء بإعلانهم م ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحاً وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المخصص لهم في عقد الشركة

٢٩٠ - ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير

أولاً - إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أحراماً من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون

ثانياً - إذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون

ثالثاً - إذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة أو صادفوا عليها

٢٩١ - يعاقب المتفالس بالتقصير بالجلس مدة لا تتجاوز سنتين

٢٩٢ - يعاقب الاشخاص الآتي بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المبينة قانوناً بالجلس وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط
أولاً - كل شخص سرق أو أخفى أو خبأ كل أو بعض أموال المفلس من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين في درجة الفروع والأصول

ثانياً - من لا يكونون من الدائنين ويشتركون في مداولات الصلح بطريق الغش أو يقدمون ويثبتون بطريق الغش في تفليسه سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم

ثالثاً - الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره من ايا خصوصية في تطهير إعطاء صوتهم في مداولات الصلح أو التفليسه أو الوعد بإعطائه أو يعقدون مشاركة خصوصية لنفعهم واضراً باي باقي الغرماء

رابعاً - وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيئاً أثناء تأدية وظيفتهم

ويحكم القاضي أيضاً ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده إلى الغرماء وفي التعويضات التي تطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالبراءة

الباب العاشر

(في النصب وخيانة الأمانة)

٢٩٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات محالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصله ربح وهمى أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سندين غير صحيح أو سند محالصة مزور وإما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكه ولا له حق التصرف فيه وإما بالتخاذل كاذب أو صفة غير صحيحة أو أمان شرعى فى النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى

وبحوز جعل الجاني فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

٢٩٤ - كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشر سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضرار اية على كتابة أو ختم سندات تمسك أو محالصة متعلقة باقراض أو اقراض مبلغ من النقود أو وثق من المنقولات أو على تشاركه عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسدية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التى استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبحوز أن يزاد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث الى سبع سنين

٢٩٥ - كل من ائتمن على ورقة مضاة أو مختومة على بياض نخان الامانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سنددين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لوالده عوقب بالحبس ويمكن أن يزد عليه غرامة لاتتجاوز خمسين جنيها مصريا وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة المضاة أو المختومة على بياض مسجلة الى الخائن وانما استحصل عليها بأي طريقة كانت فإنه يعقد من وراءه ويعاقب بعقوبة التزوير

٢٩٦ - كل من اختلس أو استعمل أو ابتدع بالغ أو منعه أو بضائع أو نقودا أو نذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تسلك أو مخالصة أو غير ذلك اضرار ارباع الكفا أو أصحابها أو واصلى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سملت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو بجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزد عليه غرامة لاتتجاوز مائة جنية مصري

٢٩٧ - يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها

٢٩٨ - كل من قدم أو سلم للحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سند أو ورقة مما ثمس قد ذلك بأي طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ستة شهور أو بغرامة لاتزيد على ثلاثين جنيها مصريا

الباب الحادى عشر

(في تعطيل المزايدات وفي الغش الذي يحصل في المعاملات التجارية)

٢٩٩ - كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه من ادا متعلقا ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقا بتعهد بمقاولة أو توريد أو استغلال شئ أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة لاتتجاوز مائة جنية مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠٠ - الأشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بفشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو إعلانات مزورة أو مقتراة أو باعطائهم للبائع ثمنًا أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الخائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بثن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأي طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠١ - يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة إذا حصلت تلك الخيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والقمح أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية

٣٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريًا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عمارشي من المواد الذهبية والفضية أو في جنس حجر كالمبيع بصفة صادق أو في جنس أي بضاعة أو غش بغير الطرق المينة بالمادة ٢٢٩ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الادوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيًا من الأشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والادوية مع غله أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن والكيل أو القياس غير صحيح أو ابتعاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولوحصل ذلك قبل إجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بحصول الوزن والكيل أو القياس من قبل بالدقة

٣٠٣ - يكون مرتكب الجريمة التقليد كل من طبع نفسه أو بواسطة غيره كتابا على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أي شيء أعطى من أجله امتياز بخصوص من الحكومة لاحد أفراد الناس أو لشركة متخصصة

٣٠٤ - المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليداً يصير مضطربها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وكذلك من أدخل في القطر المصري أشياء من هذا القبيل عملت تقليداً في البلاد الأجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وأما من باع أو عرض للبيع كتباً أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بحالتها فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً

٣٠٥ - ويحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري على من قلد أشياء صناعية أو ألحاناً موسيقية مختصة بمؤلفها أو عين تنازلاً عنه أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح

٣٠٦ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علناً بنفسه بألحان موسيقية أو سجل غيره على التفتيح بها أو لعب الألعاب التياترية أو سجل غيره على اللعب بها أضراراً بمخترعها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

الباب الثاني عشر

(في ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالتمرة المعروف بالونيري)

٣٠٧ - كل من فتح محلاً لألعاب القمار والنصيب وأعد لم دخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المدكور بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر ويدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضاً بجانب الحكومة جميع النقود والامتنعة التي توجد في المحلات الجارية فيها الألعاب المدكورة

٣٠٨ - ويعاقب بهذه العقوبات أيضاً كل من وضع للبيع شيئاً في التمرة المعروفة بالونيري بدون إذن الحكومة وتضبط أيضاً بجانب الحكومة جميع النقود والامتنعة الموضوعة في التمرة

الباب الثالث عشر

(في التخريب والتعيب والاتلاف)

٣٠٩ - كل من كسر أو خرب بغير مشيأ من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عيش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٣١٠ - يعاقب بالحبس مع الشغل

أولا - كل من قتل عدا بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجرار أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضربه ضررا كبيرا
ثانيا - كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو بركة أو غدير أو مستنقع أو حوض ويجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٣١١ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ليلا تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع

٣١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عدا بدون مقتض أو سم حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ أو أضربه ضررا كبيرا

٣١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا من أتلف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن نقل أو أزال حدا أو علامات مجمولة حدا بين أملاك مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجمولة حدا لأملاك أو جهات مستغلة وإذا ارتكب شئ من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٣١٤ - كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسوراً وبكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاشغال الشاقة المؤبدية

٣١٥ - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخن أو المحلات الاخر التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان تين أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن اشعال سوار يخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب اهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو يدفع غرامة لا تزيد عن عشرين جنهما مصرى

٣١٦ - كل من هدم أو خرب أو أ تلف بأى طريقة كانت كلاً أو بعضاً من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبيل المواصلات أو من المباني التي ليست ملكاً له وكان ذلك عمداً منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى أو يحكم بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو أ تلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محاذة أو أ وتاد حدود أو طودات ميزانية

٣١٧ - كل من ارتكب احدى الجرائم الميئنة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من تسبب عمداً في فرقة آلة تجارية أو مرجل يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٣١٨ - كل من تعرض بدون اقتضاه بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة بأجزائه من الاشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنهما مصرى

٣١٩ - كل من أ حرق أو أ تلف عمداً بأى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المصايط الاصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الاميرية أو الكسبالات أو الاوراق التجارية أو الصيرافية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للتعبير يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنهما مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٣٠ - كل نهب أو اتلاف شيء من البضائع أو الامتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٣٣١ - يعاقب بالحبس مع الشغل

أولا - كل من قطع أو أتلف زرعاً غير محصود أو شجراً فائداً خلقته أو غرسها أو غير ذلك من النبات

ثانياً - كل من أتلف غيطاً مبدوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضرًا

ثالثاً - كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أي نبات آخر أو قطع منها أو قشرها ليمينها وكل من أتلف طمعة في شجر

ويجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدّة سنة على الأقل وستين على الأكثر

٣٣٢ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة ليلامن ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهم على الأقل حاملًا لسلاح تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاثين إلى سبع

الباب الرابع عشر

(في انتهاك حرمة ملك الغير)

٣٣٣ - كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدّة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرياً وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملًا سلاحاً أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدّة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرياً

٣٢٤ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء فى حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

٣٢٥ - يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد فى إحدى المحلات المنصوص عليها فى المادة السابقة محتفيا عن أعين من لهم الحق فى إخراجه

٣٢٦ - وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستين
أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل لسلاح تكون العقوبة الحبس

٣٢٧ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق فى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

الكتاب الرابع فى المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

٣٢٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا
أولا - من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفرا أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للسائقين أو بوجوب مضايقته وكذا من يقتصه بأي كيفية كانت

ثانيا - من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه

ثالثا - من يعرض بضائعه أو يبيعها في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الاوقات المعينة بمعرفة لذلك

رابعا - من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجر أو للحمل أو للركوب

خامسا - من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حتى المروء عليه ولم يحتفظ لمرور الناس بوضعه ممرًا أو اتخذته أى وسيلة أخرى

٣٢٩ - قالعو الاسنان أو بائعو العقاقير أو العاملون والمشعرون الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا اذن يعاقبون بدفع غرامة لاتتجاوز جنيتها مصرى أو بالحبس مدة لاتزيد عن أسبوع

المخالفات المتعلقة بالامن العام أو الراحة العمومية

٣٣٠ - يجازى بغرامة لاتتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرى

أولا - من أضرته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه

ثانيا - من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين اذا سقطت عليهم

ثالثا - من ركض في الجهات المسكونة خيلاً أو دواب معدة للجر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها

رابعا - من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الغيطان شيئاً من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الاشياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الاشياء تصادراً بضالجات الحكومة

٣٣١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا
أولا - من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي
تستعمل فيها النار
ثانيا - من كان موكلا بالتحفظ على مخزون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا
بجيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأقلته
ثالثا - من حرش كلبا أو ابتاعه على ماز أو مقتنيا أثره أو لم يرد عنه إذا كان الكلب
في حفظه ولم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر

٣٣٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحد مصرية
أولا - من ألهب بغير إذن سوارخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن
الهاجم فيها اتلاف أو أخطار
ثانيا - من أطلق في داخل المدن أو القرى طبنجة أو بندقية أو علبة نارية
أو ألهب فيها مواد أخرى مفرقة
٣٣٣ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرية أو بالحبس مدة لا تزيد عن
خمس أيام

أولا - من حصل منه في الليل لغط أو غاغة مما يكدر راحة السكان
ثانيا - من وقع منه في الجنائز عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

٣٣٤ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصرية
أولا - من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كسرات أو مياه
قذرة أو غير ذلك مما ينصاعلمنه ما يضر بالصحة
ثانيا - من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات
أوروث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية
ثالثا - كل من مر من القضاة أو غيرهم بلحم البهائم أو جثثها داخل المدن
أو حلقها بدون أن يجنبها عن نظر المارة

٣٣٥ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنبها مصر يا كل من ألقى في النبل أو الترع أو المصارف أو مجازى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية

٣٣٦ - كل من وجد في مكانه أو حافوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شئ من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التساوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنبها مصر يا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها

٣٣٧ - يجازى بهذه العقوبة أيضا
أولا - كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشي مشتبها في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك
ثانيا - كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشي السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك
ثالثا - كل من خالف بأي كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص

المخالفات المتعلقة بالأدب

٣٣٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنبها مصر يا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع
أولا - من اغتسل في المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق عمومي وهو بهذه الحالة

ثانيا - من وجد بحالة سكرين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية
ثالثا - من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنتي عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة.

رابعا - من أغرى الأطفال على الشجادة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٣٩ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا

أولا - من امتنع أو أهمل في أداء أعمال أو مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو تفجيج عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي

ثانيا - من نزع أو مزق عمدا الاعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيرها لا تقرأ

ثالثا - من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن ضرورية ولا مغشوشة

المخالفات المتعلقة بالأملاك

٣٤٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً مصرياً

أولا - من دخل في أرض مهيئة للزراعة أو مبنية أو فيها زرع أو محصول أو مر منها بغيره أو يهاجمه أو يدواه المعصاة للحر أو الجمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر منها وكان ذلك بغير حق

ثانيا - من رمى أجباراً أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مباني أو محوطات ملك غيره أو على بساطين أو خطائر

ثالثا - من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجاري المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزعج مجاري تلك المياه

٣٤١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً مصرياً

أولا - من قطع الخضر النابتة في المحلات المخصصة للنفقة العمومية أو زرع الأتربة منها أو الإيجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذوناً بذلك

ثانيا - من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو الثمر أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الابنية
ثالثا - من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة لإضاءة الطرق العمومية وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيئاً منها أو من أدواتها

٣٤٣ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنبها واحد مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

أولا - من تسبب عمداً في إتلاف شيء من منقولات الغير
ثانيا - من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو بإهماله أو بعدم التفاته أو بعدم مراعاته للوائح
ثالثا - من رعى بغير حق مواشي أيا كانت أو تركها ترمى في أرض بها محصول أو في بستان

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٤٣ - من وجدت عنده بلا سبب قانوني موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد عن جنبه واحد مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً فضلاً عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٤٤ - من ألقى بغير احتياط قاذورات على انسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً

٣٤٥ - من ألقى عمداً أجساماً صلبة أو قاذورات على انسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنبها مصرياً

٣٤٦ - يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنبها مصرياً من ترك أولاده الحديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات

- ٣٤٧ - يجازى بغرامة لاتزيد عن جنيه واحد مصري أو بالحبس مدة لاتتجاوز أسبوعاً
- أولاً - من ابتدر انساناً بسب غير على أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين
- ثانياً - من وقعت منه مشاجرة أو تعدّ وايذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية

- ٣٤٨ - من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط أن لاتزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً ازالها اليها
- فاذا كانت اللائحة لاتنص عن عقوبة ما يجازى من مخالف أحكامها بدفع غرامة لاتزيد عن خمسة وعشرين قرصاً مصرياً»

أمر عال

بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات

قانون غرة ٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالى المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
الصادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه الآن امام المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا
وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

١ - يستعاض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل به الان بقانون تحقيق
الجنايات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرق بأمرنا هذا
٢ - يمسك بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها فى القانون الجديد
فى جميع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفى كل دعوى
تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتداءً أو استئنافاً
وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة يتخذ طبقاً لأحكام القانون
الجديد

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذى يجب العمل به ابتداء من
١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر برأى عابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

(عباس حلى)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمى)

ناظر الحقانسة

(ابراهيم فؤاد)

قانون تحقيق الجنايات

الكتاب الاول في التحقيق الابتدائي

الباب الاول (قواعد عمومية)

١ - لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً للجنايات والجنح والمخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك

٢ - لاتقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية

٣ - مأمورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بعرفة مأمورى الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت ادارتهم

٤ - يكون من مأمورى الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم أعضاء النيابة

وكلاء المديرية والمحافظات

حكمدارو البوليس في المديرية والمحافظات ووكلاؤهم

رؤساء أقلام الضبط

مأمورو المراكز والاقسام

معاونو المديرات والمحافظات

معاونو البوليس والملاحضون

رؤساء نقط البوليس

نظار وكلاء محطات السكك الحديدية المصرية

العمد والمشايخ الذين يقومون بالاعمال في حال غياب العمدة أو حصول ما يمنعهم من القيام بالاعمال
مشايخ الخفر

جميع الموظفين المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر عال إما في محال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التي يؤدونها

٥ - لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحاً العامة ولا مخصوصاً للصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال الميئنة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق

الباب الثاني

(في الضبطية القضائية)

٦ - يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو مأموري جهات الادارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً

٧ - وكذلك كل من عاين وقوع جريمة تغل بالامن العام أو يترتب عليها تلف حياة انسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحداً مأموري الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الاحوال المعانة لها أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لامر بضبطه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً

٨ - مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بوجه يسيرة ويعتبر أيضاً أن الجاني شوهد متلبسا بالجناية إذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه زمن قريب أو تبعته العامة مع الصباح أو وجد في ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها

٩ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم في دائر وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وأن يعنوا بها فوراً إلى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

١٠ - ويجب عليهم وعلى مرؤسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها إليهم على الوجه المتقدم بياته أو يعاون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضاً أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتمكين من ثبوت الوقائع الجنائية ويجرروا بجميع ذلك محضراً يرسل إلى النيابة العمومية مع الاوراق الدالة على الثبوت

١١ - يجب على مأموري الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلائاً خيراً إلى محل الواقعة ويجرروا بلائاً من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادته من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

١٢ - ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضاً أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة

١٣ - وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد عن دعاهم عن الحضور يذكّر ذلك في المحضر

١٤ - تحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بالجلوس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذي يجب اعتباره حجة لديها

١٥ - اناشوهذا الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع خنقة سرقة أو نصب أو تعذيب أو إذا لم يكن للمتهم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لأموال الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله ان لم يأت بما يبرئه برسه في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة

١٦ - ويجوز أيضا لأموال الضبطية القضائية في الحالة المينة في المادة السابقة أن يصدر أمرا بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن حاضرا وبذلك في المحضر

١٧ - يسلم الامر بالضبط والاحضار لأي محضر أو ولاي مأمور من مأموري الضبط والربط

١٨ - يجوز لأموال الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحجز محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات

١٩ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الاوراق التي توجد بمحل المتهم

٢٠ - الاشياء التي تضبط توضع في حوز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرز بضبط تلك الاشياء ونذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط

٢١ - الاشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصبح ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك

٢٢ - اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فالنيابة العمومية أن يبيعه بطريق المزاد العمومي متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالثمن الذي يبيعه

٢٣ - يجوز للأمرى الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يفتسوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جنائية أو خنجة ولا يجب إجراء هذا التفتيش إلا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال في حال تغيب العمدة وشيخ آخر وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد وإذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

٢٤ - يجوز للأمرى الضبطية القضائية أن يستعينين بلزمن من أهل الخبرة والاطباء وأن يطلب منهم تقرير عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من إيصالها ويجب على من يستعين به منهم أن يخلف عيناً أمامه على أنه يمدى رأيه بحسب ذمته

٢٥ - إذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بعرفة أحد الأمرى الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجنائية فله أن يتمه أو يأذن للأمرى المذكور باتعامه

٢٦ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه

٢٧ - إذا اقتضى الحال توجيه مأمورى الضبطية القضائية إلى محل الواقعة لإجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجنائية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك

٢٨ - للأمرى الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجنائية أو في أثناء إجراء عمل مختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة

الباب الثالث

(في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الجلس الاحتياطي
وفي الدعوى العمومية)

٢٩ - إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أي أخبار وصل إليها وقوع جريمة فعلها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليه بذلك

٣٠ (١) - للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جناية أو انتداب أحدا مأموري الضبطية القضائية لذلك

(ب) - يسوغ أيضا للنيابة العمومية أولن انتدبه من مأموري الضبطية القضائية أن ينتقل في مواد الجنايات والجرح إلى الأماكن الأخرى التي يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكاتب من قاضي الأمور الجزئية

(ج) - يجوز للنيابة العمومية في مواد الجنايات أو الجرح بعد حصولها على الإذن المذكور في المادة السابقة أن تضبط لدى مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة

(د) - يصدر القاضي الجزئي الإذن المذكور في الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه أن رأى لزوما لذلك أقوال من يراد إجراء التفتيش في محلانه أو ضبط الأوراق والمحاطبات المتعلقة به

٣١ - يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادته من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بنجير ويجب على الشهود والخير أن يحلفوا اليمين وذلك مع عدم الإخلال بما للنيابة من الحق في سماع أي شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلفين متى رأت فائدة في ذلك

٣٢ - يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب مجرى محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

٣٣ - إذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الإجابة يعاقب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون

العقوبات المدونة في المادتين المذكورتين يصدر الحكم بهما حسب الأصول المعتادة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها

٣٤ - (١) - يجوز للتمهم وللدعي بالحق المدني أن يحضرا في كافة اجراءات التحقيق والنيابة العمومية أن تجري التحقيق في غيبتهم متى رأت لزوم ذلك لأظهار الحقيقة

(ب) - لوكلاء الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا الا اذا أذن لهم المحقق (ج) - يسمع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود

٣٥ - اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس فللنيابة العمومية الحق في اصدار أمر بضبط واحضار المتهم الذي توجد لاثل قوية على اتهمائه وعليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الامر بالاحضار

٣٦ - ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرًا بحبس المتهم في الأحوال الآتية

أولا - اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد ما موري الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون

ثانيا - اذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور

ثالثا - اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة جائزا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين على الأقل أو كانت جنحة من الجح المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون العقوبات

ولا يجوز للنيابة في الاحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم إلا بعد الأذن بذلك وكافة من القاضي الجزئي

ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه

٣٧ - لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغير إذن من القاضي الجزئي نافذا لمفعول المدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في اثناء هذه المدة على إذن بالكافة من القاضي الجزئي بامتدادها ولتهم الحق في أن يسمع أقواله أمام القاضي وعليه أن يقدم بذلك طلبا للنيابة أو لأُمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه وإذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرا بحبسه تبندى هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها

٣٨ - اذا صدر الأمر بالحبس بناء على الأذن به من القاضي الجزئي يجوز لاتهم اذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور أن يعارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه الى النيابة العمومية أو الى مأمور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب

٣٩ - كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذا لمفعول المدة أربعة عشر يوما ما لم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة

ولتهم الحق في أن يسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم بذلك طلبا قبل انقضاء مدة الاربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل

- ٤٠ - تراعى الاحكام المقررة فى المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ و الفقرة الاولى من المادة ١٠٣ فى أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس التى تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة فى المادة ١٠٢
- ٤١ - للنيابة العمومية أن تفرج فى أى وقت عن المتهم مؤقتاً مع الضمانة ولقاضى الامور الجزئية أيضاً أن يقرر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى فى ذلك أحكام المواد ١١٠ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥
- ٤٢ (أ) - اذا رأى النيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمر بحفظ الاوراق ويكون صدور هذا الامر فى مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه
- (ب) - الامر الذى يصدر بحفظ الاوراق يمنع من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألتى النائب العموى هذا الامر فى مدة الثلاثة شهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧
- ٤٣ - اذا رأت النيابة العمومية أن جناية أو جنحة أو مخالفة ثابتة بثبوتها كافيها على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها
- ومع ذلك يجوز لها فى مواد الجنايات وفى جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن تحيل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت لزوماً لذلك
- ٤٤ - اذا رفعت الدعوى الى المحكمة فلمتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وسجنه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التى رفعت اليها الدعوى ويحكم القاضى فى هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه باودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن فى هذا الحكم
- ٤٥ - يجوز لدايرة الجنايات المشكلة من خمسة قضاة بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مذكور فى المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

الباب الرابع

(في الصلح في مواد المخالفات)

- ٤٦ - يجوز الصلح في مواد المخالفات الا في الاحوال الثلاثة الانية
أولا - متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة
ثانيا - اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلل العمومية
ثالثا - اذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة أخرى
أو دفع قبة الصلح في خلال ثلاثة اشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه
- ٤٧ - الشخص الذي تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قبة الصلح عنها يجب عليه قبل
الجلسة وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى
أن يدفع مبلغ ١٥ قرشاً مصرى يأخذه قسمة إما الى خزينة المحكمة وإما الى النيابة
وإما الى أى مأور من مأورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحفائية
- ٤٨ - في الاحوال التى يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح
وعلى ذلك ليس لمن أضرته بالمخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة
بل له فقط حق في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض

الباب الخامس

(في الشكاوى وفي المدعى بالحقوق المدنية)

- ٤٩ - الشكاوى التى لا بدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل
التبليغات

٥٠ - ولا يعتبر المشتكى أنه مدعى بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكوى أو في ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب في احدهما تعويضاً

٥١ - كل شكوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بحصول ضرره ويصرح فيها بأنه مدعى بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية

٥٢ - يجوز للدعي بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام

٥٣ - يجب على المدعي بالحقوق المدنية أن يعينه بمحلف في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيماً فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحياً

٥٤ - يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جنابة أو خنعة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن و يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

٥٥ - يجوز للدعي بالحقوق المدنية أن يترد دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها منهم ان كان لها وجه

٥٦ - يـصـكـون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات في الاحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما الاتبع هذه الاحكام الا في حق الاشخاص السارية عليهم

الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

الباب الاول

(في تعيين قاضي التحقيق)

٥٧ - اذا رأت النيابة العمومية في مواد الجنايات أو في جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن هناك فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها في أي حالة كانت عليها الدعوى أن تختار رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتدبأ أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق

٥٨ - ومتى أحبلت الدعوى على هذا القاضي كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها فاذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية قد ابتدأ في إجراءات التحقيق كان للقاضي الحق في اعادته ما يرى له غير مستوفى منها

٥٩ - يجوز للتهم في كل الاحوال أن يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون

٦٠ - على قاضي التحقيق أن يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعي بالحقوق المدنية

٦١ - تجوز المعارضة من جميع الخصوم في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الامر المذكور

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية الى المحكمة لا ابتداءً بتمهنة منعقدة بهيئة أودعة مشورة ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة

وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق
٦٢ - اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم بإدائه وظائف قاضي التحقيق من تعينه لذلك من أعضائها ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن ينتدب لاجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها

الباب الثاني

(في الادلة والبراهين)

٦٣ - يستعصب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كاتباً يعضي معه المحاضر ويحفظ الاوامر والاوراق

(الفصل الاول - في الادلة المحسوسة)

٦٤ - يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجنابة وأن يجمع كافة الادلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجنابة ومعرفة درجة الجنابة

٦٥ - اذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو أحد من أهل الفن فيجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته

٦٦ - اذا اقتضى الحال اجراء التعرّي أو اثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو بأي سبب آخر فيجب على القاضي المذكور أن يصدر أمر بذلك نذكر فيه الاسباب وتبين أنواع اثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراود اثبات حالته أو تحقيقه

٦٧ - يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحلفوا عينا أمام قاضي التحقيق على اداء رأيهم بحسب الذمة ويقدموا تقريراً بالكاتبه توضع عليه امضاؤهم ويرفق باوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء

٦٨ - يجب على قاضي التحقيق أن يجمع كافة البراهين التي تثبت أن الاشياء والاوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هي بعينها ويسوغ له أيضاً أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليقش فيه عن الاوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لتطهيرا للحقيقة

٦٩ - ويسوغ أيضاً لقاضي التحقيق أن ينتقل الى الاماكن الأخرى التي يغلب على ظنه اخفاء شيء فيها مما ذكر في المادة السابقة

٧٠ - يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط في مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لتطهيرا للحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتعل على الاسباب المبني عليها

٧١ - اذا لزم اجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق أن يكلف أحداً ما موري الضبطية القضائية باجراء التفتيش والاعمال المذكورة في مادتي ٦٨ و ٦٩ أما اذا كانت الجهة المقضى اجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضي التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة المذكورة أن يباشر الاعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكورة اذا اقتضى الحال ذلك أن ينتدب لاجراء التفتيش أحداً ما موري الضبطية القضائية

٧٢ - الاصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الاوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والاقرار بعضها تتبع أيضاً في التحقيقات الجنائية

(الفصل الثاني - في الاثبات بالبينة)

٧٣ - يجوز للقاضي التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية وأحوالها واسنادها اليهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها إلى اثبات ذلك

٧٤ - الشهود الذين يرى القاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور

٧٥ - يجب على قاضي التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده ويجب عليه أيضاً أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعي بالحقوق المدنية

٧٦ - ومع ذلك إذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعي بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضي التحقيق اغنا يجب على القاضي المذكور في كل الاحوال أن يسرع في سماع شهادة الشهود وفي التحقيق في أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود إلى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام

٧٧ - إذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية جاز للقاضي التحقيق أن يطلب من كلفهم بالحضور منهم بيان الأسئلة التي يرام توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللنضم المعارضة في ذلك الأمر في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة إلى المحكمة الابتدائية في أودة المشورة

٧٨ - تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراده بغير حضور الباقي لكن تجوز مواجهة بعضهم البعض الآخر بعد ذلك ويكون سماع الشهادة على وجه العموم في جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق أن يأمر بسماعها في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أولاً وآباً وألظهور الحقيقة

٧٩ - يجب على الشهود أن يحلفوا عينا على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره انما يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف عينا شهادة من يصح تجربته من الشهود بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

٨٠ - يجب على قاضي التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعه ومحل سكنه

٨١ - يحضر المتهم في الجلسة ويجوز له أن يوجه الى الشهود الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه ويجوز في الجلسة أيضاً أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية

٨٢ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية اذا رأى لزوماً لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تسلي في أثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية

٨٣ - يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعلل به

٨٤ - يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وقراره انه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكرك ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها

٨٥ - يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضي التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضي المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية حكماً انتمائياً لا يستأنف بالزامة يدفع غرامة لا تزيد عن جنبيه مصري ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية ويجوز اصدار أمر بضبطه واحضاره

٨٦ - الشاهد الذي تأخر عن الحضور أولاً وحكم عليه بالغرامة تجوزا قالتها منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضي التحقيق أعذاراً مقبولة

٨٧ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة على الاسئلة التي يوجهها اليه قاضي التحقيق جاز أن يحكم عليه هذا القاضي بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنبيها مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوماً في مواد الخنخ والاعتن شهرين في مواد الجنابات ويجوز استئناف هذه الاحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل التقرير بالاستئناف في قلم كتاب هذه المحكمة في المواعيد القانونية وعلى حسب الطرق المعتادة

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الأشخاص المعفين من تأدية الشهادة في الاحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات

٨٨ - اذا كان الشاهد مريضاً وله مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق أن يتوجه الى محله لسمع شهادته ويجوز بذلك النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية والتمم ويكون لهم الحق في الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء عنهم ولهم أيضاً أن يوجهوا اليه الاسئلة التي يرى لهم لزوم توجيهها اليه كما ذكر في المواد السابقة انما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب الحق الذي له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون

٨٩ - اذا كان الشاهد مقيماً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة المبينة في المادة السابقة وفي غيرها من الاحوال أن يوكل في سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدورها الشاهد المذكور

- ٩٠ - فإذا كان الشاهد مقمياً ب دائرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز للقاضي التحقيق في كل الاحوال أن يتدب أحداً موري الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى أن الاحوال تسمح بذلك
- ٩١ - يجب على قاضي التحقيق في الاحوال التي يوكّل فيها غيره في اجراء بعض تحقيقات أو سماع شهادة شاهد أن يعين الاجراءات اللازمة اجراؤها والوفائع التي يلزم استشهاده الشاهد عليها
- ٩٢ - كافة القواعد والاصول المقررة قانوناً فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تتبع في المواد الجنائية الا اذا وجد نص بخالف ذلك

الباب الثالث

(في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم)

- ٩٣ - اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو اذا كانت المادة المتهم بها من قبيل المئين في المادة ١٥ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة بالاكثر من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره
- ٩٤ - اذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هرب المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجنائية أو الجنحة تستوجب العقاب بالحبس أو عقاباً آخر أشد منه جاز لقاضي التحقيق أن يصدر في الحال أو عقب ذلك أمراً بسجن المتهم ويجب عليه اذ ذلك أن يستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة أو أن يبذل أمر الضبط والاحضار بأمر بسجنه
- ٩٥ - يلزم أن يكون الامر بالضبط والاحضار مضمي ومختوماً بمن أصدره ومشتتملاً على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الامكان ومشتتملاً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التشبيه على من يكون جاملاله من المحضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخاً

٩٦ - اذا تعذر احضار المتهم فوراً أمام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير ايداعه مؤقتاً في محل مأمون من السجن منفرداً عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك

٩٧ - يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه واحضاره عند تنفيذ هذا الأمر ويجب تسليمه صورة منه ما لم يكن محبوساً احتياطاً على حسب ما هو مقرر في المادة السابقة وفي هذه الحالة تسلّم الصورة إلى مأمر السجن بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام

٩٨ - لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمر بالسجن في الأحوال التي تقتضي ذلك إلا بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى العضو المذكور أن يبدي أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق

٩٩ - يلزم أن يكون الأمر بالسجن مشتملاً على البيانات التي تشتمل عليها الأمر بالضبط والاحضار وينب فيه على مأمر السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس

١٠٠ - يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة لمأمر السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام

١٠١ - لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو أوامر السجن بعدمضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما لم يؤشر عليها قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيراً جديداً مؤرخاً

١٠٢ - يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد ومع ذلك فالمتهم الحق في أن يتحدث مع المحامي عنه على انفراد

١٠٣ - يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت أن يصدر أمر بإلغاء أمر صدر منه لكن إذا كان الأمر المقصود إلغاؤه صادراً بسجن المتهم يجب على القاضي أن يسمع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك

١٠٤ - يجوز للتهم في أى وقت شاء أن يطلب الإفراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بناء على ما يبديه أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال العضو المذكور

ولا يفرج عن المتهم الا بعد أن يعين محملاه في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها وبعد تعهده بأن يحضر في أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك

١٠٥ - تجوز المعارضة في الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق في الحالة المينة في العبارة الاخيرة من المادة ١٠٣ وفي الحالة المينة في المادة ١٠٤ أمام المحكمة الابتدائية منعقدة مهيئة أو دة مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر في تلك المعارضة

ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وينتدى هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الامر من قاضى التحقيق أما بالنسبة للتهم فينتدى من وقت اعلانه اليه

١٠٦ - اذا رفض طلب الإفراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز للتهم تجديده مرة ثانية غير أنه يسوغ لقاضى التحقيق في كل الاحوال أن يأمر بناء على التماس المتهم أو من تلقاه نفسه بالإفراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الامر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وبناء على ما يبديه بالكتابة

١٠٧ - لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالإفراج عنه

١٠٨ - يجب حتما في مواد الجرم الإفراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه بمثابة أيام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة

١٠٩ - وأما في الجنايات فالإفراج مؤقتا ليس بواجب حتما لكن لقاضى التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان

١١٠ - اذا صدر أمر بالاخراج بالضمان فبلغ الضمان بقدره قاضي التحقيق أو تقدر المحكمة عند الحكم منها في التظلم من أمر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتي بتربيته

أولا - المصاريف التي صرفتها الحكومة

ثانيا - المصاريف التي دفعها مهجلا المدعي بالحقوق المدنية

ثالثا - الغرامة

وخلاف ذلك ينبغي أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدر في الأمر أو الحكم يخص لدفع ما يأتي على حسب تربيته

أولا - مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة

ثانيا - الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضي أو المحكمة

١١١ - اذا لم ينته التحقيق في طرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وسجنه وجب رفع الأمر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضي التحقيق أو على طلب المتهم

وتقرر المحكمة حال انعقادها هيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع اطالة مدة السجن الاحتياطي أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالضمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعيا

١١٢ - اذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق يرفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية وهي تحكم في ذلك الطلب في أودة المشورة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر منها

١١٣ - اذا صدر أمر بالاخراج عن المتهم ثم تقوَّت دلائل الشبهة جاز في كل الاحوال اصدار أمر آخر بحبس المتهم المذكور ثانيا

ويصدر الأمر بالحبس في هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية من قاضي التحقيق أو من قاضي أو رئيس المحكمة المرفوعة إليها الدعوى

- ١١٤ - اذا دعى المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضى التحقيق أو المحكمة على حسب الاحوال جاز اصدار امر بسجنه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية
- ١١٥ - اذا أفرج عن متهم بجناية أفرجا مؤقتا يجب في كل الاحوال القبض عليه وجسه بناء على الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق بأحواله على المحكمة الابتدائية الجنائية

الباب الرابع

(فى قفل التحقيق وفى الاوامر التى تصدر بعدم وجود وجه
لاقامة الدعوى وفى الاحالة)

- ١١٦ - اذا رأى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم ان كان محبوسا وفى ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقم النيابة العمومية ويعلن للدعى بالحقوق المدنية للعارضه فيه ان أرادا بالكييفية وفى المواعيد المقررة لذلك بمادى ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون
- ١١٧ - اذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويأمر بالافراج عنه ان كان محبوسا
- ١١٨ - أما اذا رأى أن الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح وإذا كانت الجنحة فى هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير ابقاؤه فى السجن مؤقتاً أما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك
- ١١٩ - اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنایات يحيل المتهم على محكمة الجنایات

١٣٠ - الأوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بالاحالة على احدى المحاكم يجب في جميع الاحوال أن تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة

١٣١ - على قاضي التحقيق أن يرسل الى النيابة العمومية الامر الصادر بالاحالة وأوراق الدعوى والاوراق الدالة على النبوت في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الامر المذكور وعلى الكاتب أن يخبر به المتهم وان وجد مدع بحقوق مدنية فيعلن اليه أيضا

١٣٢ - ويجوز لاعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة في الامر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم ارسال الامر بالاحالة

١٣٣ - اذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون في الامر الصادر بالاحالة

١٣٤ - فان حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الامر الصادر بالاحالة وجب عليها أن تقدمها الى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة ايام التالية للبعد المقرر في المادة ١٢٢ وعلى المحكمة أن تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعيا لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في اودع مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على ما يبدية أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير إن قدمها شيئا من ذلك

١٣٥ - لا يسوغ للقاضي الذي حكم بأوثة المشورة في المعارضة في أمر بالاحالة أن يكون من ضمن الدائرة التي تحكم في الموضوع

١٣٦ - تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة اودع مشورة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والاتحيل للمتهم فورا على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى

١٢٧ - الامر الصادر من قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من لشروع ثانية فيما بعد فى اتمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمحاضر التى لم يمكن عرضها للقاضى التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التى وجدت أو لا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لاطهار الحقيقة

المکاب الثالث

فى محاکم المواد الجنائية

الباب الاول

(فى محكمة المخالفات)

١٢٨ - بحکم قاضى الامور الجزئية فى الافعال المعتبرة قانونا مخالفات فان لم يوجد قامور من مأمورى الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر عال بناء على طلب ناظر الحفائية

وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء النيابة العمومية فيقوم بأداء وتليفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأمورى الضبطية القضائية يتدبه النائب العموى

١٢٩ - تحال القضايا على القاضى بأمر يصدر من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

١٣٠ - يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة بجميع ايام كامل بالاقبل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالعقوبة

١٣١ - يجوز للقاضي المخالفات في كل الاحوال بناء على طلب أحد الخصوم أو أحد أعضاء النيابة العمومية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة بإجراء جميع الاثبات والتحقيقات المختصرة التي تستلزم السرعة

١٣٢ - اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيل عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم في غيبته

١٣٣ - تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيباً في ظرف ثلاثة ايام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز اعلان ذلك الحكم بملخص على النموذج الذي يقرره ناظر الحقاينة وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في اقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب اعلان تلك المعارضة للدعي بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة وتعتبر المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض

ولا تقبل المعارضة من المدعي بالحقوق المدنية

١٣٤ - يتلو الكاتب أوراق التحقيق ماعدا محاضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة الابعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته وبعد ذلك يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا فان اجاب بالاجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة وأما اذا اجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعي بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو ولا ثم من المدعي بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعي بالحقوق المدنية أن يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم

١٣٥ - وبعد سماع شهادة شهود الاتبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بعرفة المتهم أولا ثم بعرفة من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية وبعده بعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز لهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الاسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية

وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود انبات غير الشهود الاول وأن يطلب حضور الشهود الاول المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود النفي شهادتهم عنها

١٣٦ - يجوز للقاضي في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أى سؤال يرى له لزوم توجيه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للمقصوم بذلك

ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جازمة القبول ويجوز له أيضا أن يمنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له أنها واضحة وضوحا كافيا ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخوفه وعليه أيضا أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للأداب أو مخل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى سوف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى

١٣٧ - لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك فان طلبه يستجوبه أولا المدافع عنه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى بالحقوق المدنية

واذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من انهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات

١٣٨ - بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية وللنهم أن يتكلم الا أنه يلزم في كل الاحوال أن يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الاجراءات السالف ذكرها صار امتثاؤها

١٣٩ - تعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المخاضر التي يحررها المأمورون المختصون بذلك الى أن يثبت ما ينفيها

١٤٠ - تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو المتهم

١٤١ - اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلّف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانياً فان تأخر أيضاً جاز القبض عليه واحضاره قهراً والحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أيام

١٤٢ - اذا حضر في ثاني مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلّفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذاراً صحيحة جاز اعفائه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية

١٤٣ - ومع ذلك اذا رأى القاضى أن حضور الشاهد لم يكن ضرورياً لظهور الحقيقة جاز له في كل الاحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر في التحقيق من وقت تخلّفه في أول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة المتعلقة بالمعارضة

ويقبل الاستئناف في كل الاحوال في الاحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية

١٤٤ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً

- ١٤٥ - يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا علينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره والا كان العمل لاغيا
- ١٤٦ - يدون الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل إقامة كل منهم وخلاصة أقواله
- فإذا كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بعقوبة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدون الكاتب شهادة الشهود بتماهما ويصدق القاضي على عبارتها وتحفظ مع أوراق الدعوى
- ١٤٧ - إذا روى أن الواقعة غير ثابتة أو لاتعد مخالفة وليست فيها شبهة جنحة ولا جنابة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات التي قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض
- ١٤٨ - إذا رأى القاضي وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنابة أو جنحة يحكم بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق للنيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الاول من هذا القانون
- ١٤٩ - كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا
- ١٥٠ - لا يحكم القاضي في التعويضات الا اذا كانت لا تزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا
- ١٥١ - يجب اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها بالاكتر
- ١٥٢ - يجب على كاتب الجلسة أن يجرى امضاء نسخة الحكم الاصلية في اليوم التالي ليوم النطق به

١٥٣ - كل حكم صادر في مخالفة يجوز استئنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملا على عقوبات أخرى غير الغرامة أو التعويضات أو الرد أو المصاريف ويجوز استئنافه أيضا من النيابة العمومية اذا طلبت الحكم بتلك العقوبات الأخرى ولم يحكم القاضي بها وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز استئناف الحكم من المحكوم عليه أو من النيابة العمومية إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها

١٥٤ - يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة الايام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الخصوم وأما اذا كان صادرا في الغيبة في ظرف ثلاثة الايام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة ورفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية مالم ينص على خلاف ذلك وتكلف النيابة العمومية الخصوم بالحضور الى تلك المحكمة في ميعاد ثلاثة ايام كاملة ويكون الاجراء أمام المحكمة المذكورة بمراجعة الاصول والقواعد المقررة في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب

١٥٥ - الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولومع حصول استئنافها

وكذلك الحال اذا كانت صادرة بالجسب الا اذا قدم المتهم كفالة بأنه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وانه اذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذي يصدر وكل حكم صادر بعقوبة الجسب يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به

الباب الثاني

(محاكم الجنيح)

(الفصل الاول - في محكمة أول درجة الجنيح)

١٥٦ - يحكم قاضي الامور الجزئية في الافعال التي تعتبر جنحا بنص قانوني

١٥٧ - تحال الدعوى على المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

١٥٨ - تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير موعودة المسافة وذلك فيما عدا حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فإنه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالعقوبة .

١٥٩ - اذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة فى حالة مشاهدته متلبسا بالجناية وطلب اعطاه بميعاد التحضير المدافعة عن نفسه بأذن له القاضى بميعاد ثلاثة أيام بالاقل فاذا لم يطلب المتهم ميعاد ورأى القاضى أن الدعوى غير صالحة للحكم بأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحرى والتحقق ويبقى فى هذه الحالة المتهم بالسجن أو بأمر بالافراج عنه مؤقتا اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة أو غيرها

١٦٠ - والأحكام المقررة فى الباب الاول من هذا الكتاب المتعلقة بالاجراءات فى الجلسة تتبع فى مواد الجتمع ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد

١٦١ - يجب على المتهم بفعل جسيمة تستوجب العقوبة بالجنس أن يحضر بنفسه .

وأما فى الاحوال الاخر فيجوز له أن يرسل وكيل عنه وهذا مع عدم الاخلال بما للقاضى من الحق فى أن يأمر بحضوره بنفسه

١٦٢ - اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكيل عنه على حسب المقرر فى المادة السابقة يجوز للحكم فى غيبته بعد الاطلاع على الاوراق .

١٦٣ - تقبل المعارضة على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٣ وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور فى أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها

١٦٤ - يجوز للقاضي بناء على ماله من السلطة المطلقة أن يأمر بتلاوة أي ورقة يرى له لزوم تلاوتها

١٦٥ - إذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من القاضي وأعضاء النيابة العمومية والخصوم أن يتلوا المحاضر التي صارت محررها في أثناء التحقيق بشهادتهم وكذلك يجوز لن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين تختلفوا عن الحضور

١٦٦ - يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط إلا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فإنه يجوز فيها طلب حضورهم شفاها بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط أيًا كان وبعد المجاورة منهم بأنهم حاضرون عندئذ أنهم بأسمائهم يقادرون لأودة تخصص لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة حين قفل باب المرافعة مالم يرخص لهم القاضي بعبارة صريحة بالخروج ويجوز أن يطلب صرفهم في أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتوسع مواجعتهم مع بعضهم

١٦٧ - من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة في أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة في المادة ١٦٦ في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنهما مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه واحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنهما مصريا

١٦٨ - من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأبدى أعذارا صحيحة يجوز إعفاؤه من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية

١٦٩ - اذا حضر من دعى الشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لاتتجاوز شهرا أو بغرامة لاتزيد عن ثلاثين جنهما مصرى إلا أنه لا يحكم بعقوبة متاعلى الأشخاص الملتزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتتمان الاسرار التى ائتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة فى الاحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

١٧٠ - يدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة كل منهم ومحل وشهادتهم ويصدق القاضى على هذه الشهادة وتحفظ فى أوراق القضية

١٧١ - يصدر الحكم فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك

١٧٢ - اذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها أو سقط الحق فى اقامة الدعوى بها بحضى المدة الطويلة يحكم القاضى ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضاً بالتعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض

١٧٣ - أما اذا كانت الواقعة ثابتة وتعد جنحة فيحكم القاضى بالعقوبة ويحكم فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن الان مخالفة

١٧٤ - وأما اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فيحكم القاضى بعدم اختصاصها بها ويحيل الخصوم على النيابة العمومية لاجراء ما يارز

(الفصل الثانى - الاستثناء فى مواد الجنيح)

١٧٥ - الاحكام الصادرة فى مواد الجنيح يقبل استئنافها من المحكوم عليه ومن النائب العموى أو أحد وكلائه

١٧٦ - يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعي بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا

١٧٧ - الاستئناف من المحكوم عليه أو الأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعي بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يجب أن يرفع في ظرف عشرة أيام بالأكثر والأسقط الحق فيه

ويتبدى هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدور مغياب فلا يتبدى فيما يتعلق بالتمهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة

وطالب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي أن يكون في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

١٧٨ - الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعي بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وأما الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي يكون الحكم فيه من خصائصها

١٧٩ - يرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف العليا اذا كان الحكم صادرا بالحبس لمدة تزيد عن سنة

أما اذا كانت العقوبة أقل من ذلك وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون يزيد عن الحبس سنة حاز رفع استئناف النيابة العمومية أمام محكمة الاستئناف العليا أو أمام المحكمة الابتدائية التابعة لها المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم

وفي هذه الحالة الأخيرة لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بالحبس لمدة تزيد عن سنة وفي غير ذلك من الأحوال يرفع الاستئناف الى المحكمة الابتدائية

١٨٠ - الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولومع حصول استئنافها وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة أو على متهم متشرد أو من ذوى السوابق

وفي الأحوال الأخرى التي يكون الحكم فيها بالحبس تراعى أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ إذا كان المتهم غير محبوس

أما إذا كان المتهم محبوساً حبساً احتياطياً فيجوز للقاضي أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً أو بأمر بالافراج عن المتهم بالضمانة حسبما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٥٥

١٨١ - إذا حكم براءة المتهم المحبوس حبساً احتياطياً يجب في الحال الافراج عنه ولو استؤنف الحكم الصادر ببراءته

١٨٢ - على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى النيابة العمومية بها وهي ترسلها النيابة المحكمة المختصة بنظر الاستئناف

١٨٣ - يرفع الاستئناف في أثناء الثلاثين يوماً إلى دائرة المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف المختصة بنظر الاستئناف في مواد الجرم

فإذا كان المتهم محبوساً وجب على النيابة إجراء نقله في الوقت المناسب إلى السجن العمومي بالجهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بنظر الاستئناف

١٨٤ - يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير موعيد المسافة

١٨٥ - يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل إبداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء أقوال المستأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم

١٨٦ - يسوغ في كل الاحوال للمحكمة الابتدائية أو لمحكمة الاستئناف أن تأمر بمأزى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتبضع في محكمة ثانية درجة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بذلك

١٨٧ - الاحكام الغيابية الصادرة من المحاكم الكلية في ثانية درجة أو من محكمة الاستئناف تجوز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣

١٨٨ - تبضع في محكمة الاستئناف الاحكام المقررة في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون

١٨٩ - اذ ارى للمحكمة الابتدائية أو لمحكمة الاستئناف أن الواقعة جنائية تصدر أمر بالسجن المتهم ان لم يكن مسجوناً وتحيله الى النيابة العمومية وهي رفع الدعوى الى محكمة الجنابات اذا كانت القضية سبق تحقيقها بمعرفتها أو بمعرفة قاضى التحقيق والا فتسرع في الاجراءات المدونة في الباب الثالث من الكتاب الاول من هذا القانون ولا تبسرى أحكام هذه المادة في حالة ما اذا كان الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه وحده

الباب الثالث

(في محاكم الجنابات)

(الفصل الاول - في المحاكم الابتدائية للجنابات)

١٩٠ - المحكمة الابتدائية تحكم في أول درجة بمهينة محكمة جنابات في الافعال التي تعد جنابة بمقتضى نص في القانون

١٩١ - تحال الدعوى على محكمة الجنابات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالاحالة من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف النيابة العمومية للتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة

١٩٢ - تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق الذى تظر الدعوى من قبل

(الفرع الاول - فى الاجراءآت التى تحصل قبل انعقاد الجلسة)

- ١٩٣ - على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للنه ما يأتى
أولاً - ورقة الاتهام التى يحررها ويضع عليها امضاءه رئيس النيابة المذكور
أو أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة
وجميع الاحوال التى يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التى يطلب
الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل
وإذا كان التحقيق حصل بعرفة فاضيه فيعلن مع تلك الورقة الامر الصادر بالاحالة
ثانياً - محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد
الجلسة بثمانية أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سهو فى نسخ الاوراق
المذكورة
ثالثاً - ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام
كاملة
رابعاً - أسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد
الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقبل
١٩٤ - يجب أيضاً على كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن للاخر
قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقبل
ويخبر بهارئيس النيابة العمومية أو وكيلها بتقرير يحرره بقلم كاتب المحكمة
١٩٥ - يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة
بالاقبل خلاف مواعيد مسافة الطريق

١٩٦ - يجوز اطلاع المدافعين عن الخصوم على أوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كاتب المحكمة بدون نقلها منه الا اذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها

فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه

وللحامي المعين من قبل المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم بان تأن يطلب منها أن تقدر له اتعابا متى أحسن القيام بماعهد اليه وتقدر هذه الاتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه من الوجوه

(الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالجلسة)

وفي لخص الاوراق وفي الحكم)

١٩٧ - يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال انما تجرى عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا حصل منه تشويش جسيم يستدعي ذلك

١٩٨ - يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه والا كان العمل بالطلا

١٩٩ - يقرر المتهم اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

٢٠٠ - على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام

٢٠١ - بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع في الاجراءات اللازمة كاليمين في الفصل الاول من الباب الثاني من هذا الكتاب ما لم يتخالفها نص من النصوص الآتية بعد

٢٠٢ - يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعي بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن باسمائهم اتباعا للسادة ١٩٣

٢٠٣ - اذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في أول درجة من كلف بالحضور لأداء الشهادة أو حضر وامتنع عن أدائها تتبع في حقه الاصول المقررة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩

وفي حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأول مرة تكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنهما مصريا أما اذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنهما مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا وأما عقوبة الشاهد الذي يحضر ويمتنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لا تتجاوز أربعين جنهما مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرين

٢٠٤ - تشرع المحكمة في المداولة فوراً بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم في الجلسة عينها

٢٠٥ - يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأي مفتي الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ويجب إرسال أوراق القضية إليه فالألم يسد رأيه في سيعاد السبعة أيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة في الدعوى

٢٠٦ - اذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعد جنابة ولا جنحة أو أنها مجرّد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فوراً ان لم يكن مجبوساً لسبب آخر ويحكم المحكمة في التضمينات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ويكون حكماً في ذلك في نفس الحكم الذي تصدره بما ذكر آنفاً

٢٠٧ - اذا رأى المحكمة أن هناك جنابة أو جنحة تحكم بالعقوبة المقررة قانوناً وتفصل أيضاً في نفس هذا الحكم في التعويضات التي قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

(الفصل الثاني - في الاستئناف في مواد الجنايات)

٢٠٨ - استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في أول درجة برفع الى دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف

٢٠٩ - لا يقبل الاستئناف الا من الاشخاص الآتي ذكرهم
أولا - المحكوم عليه

ثانيا - الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقهما فقط وذلك اذا كان المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة التي يكون حكم القاضي الجزئي فيها نهائيا

ثالثا - رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أو النائب العمومي

٢١٠ - يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون

٢١١ - اذا كان الحكم صادرا بالجلس تراعى أحكام المادة ١٨٠ المختصة بالتنفيذ أما اذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد فيترتب على الاستئناف ايقاف تنفيذه ويجوز للمحكمة أن تأمر بحبس المتهم حتى يحكم في الاستئناف اذا كان غير محبوس

٢١٢ - اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط أن يحضر أمام محكمة الاستئناف اذا اقتضى الحال ذلك

٢١٣ - تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف وتسمع في الجلسة القواعد المقررة في المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ وكذا تتبع في هذه المحكمة حال انعقادها بيته محكمة جنايات الاحكام المقررة في المواد ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧

٢١٤ - اذا رأت محكمة الاستئناف لزوما السماع شهادة شهود فيتبع ما هو مقرر في المادة ٢٠٣ اذا اقتضى الحال ذلك

(الفصل الثالث)

(في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم)

٢١٥ - اذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات في أول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة

٢١٦ - يجب قبل يوم الجلسة بمثابة أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان

٢١٧ - لا يجوز لاحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائباً عن القطر المصري أو ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدي عذره ويثبت أنه عذر مقبول فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعاداً لحضور المتهم فيه امامها

٢١٨ - تتلى في الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المقرر في المادة ٢١٦ في الميعاد المعين قانوناً ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالعقوبة ويبدى المدعي بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصير اطلاعها على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه

٢١٩ - اذا حكم على المتهم في غيبته وبحصل المدعي بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المدعي المذكور أن يقدم كفيلاً يمكنه تنفيذ ما يخص به من الحكم

٢٢٠ - لا يكون للكفالة تأثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم في غيبة المتهم

٢٢١ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في أثناء مدة الحبس سنين المقررة في المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمينات فإذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للحكمة أن تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها اذا اقتضى الحال ذلك

٢٢٢ - اذا توفي من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الحبس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمينات فيصّل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة واذ سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالمقرر في المادة السابقة

٢٢٣ - وأما اذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الحبس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند إعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الاول فيما يختص بالتضمينات ويعتبر تقديرها قطعياً اذا سبق حصوله

فإذا صدر الحكم عند إعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز أيضاً طلب رد التضمينات اذا سبق دفعها وأما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك

٢٢٤ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات أمام المحكمة كأن الدعوى لم يحكم فيها

٢٢٥ - اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه في أى حال من الاحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين

٢٢٦ - لا يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات

٢٢٧ - اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات في أول درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف وفرز المتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة فتتبع في حقه جميع الاحكام المقررة في هذا الفصل

وتتبع أيضا تلك الاحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٢ ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها الا أنه يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢١٥ و ٢١٦

٢٢٨ - كل حكم ابتدائي أو استئنافي صادر بعقوبة على متهم غائب يتعلق على باب قاعة الجلسات الجنائية في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

الباب الرابع

(في طرق الطعن غير الاعتيادية)

٢٢٩ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمسؤل عن الحقوق المدنية والمدعي بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يطعن أمام محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض و ابرام في الاحكام الصادرة استئنافيا في مواد الجنايات أو الجنح

ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاثة الآتية

أولا - اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم

ثانيا - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار ثابتا في الحكم

ثالثا - اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم

٢٣٠ - ويجوز ذلك أيضا في حالة صدور الحكم في غيبة المتهم لكل من النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية كل فيما يختص به

٣٣١ - يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الأسباب التي يخولها الطعن في هذا الميعاد أيضا والاسقاط الحق فيه ولا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره

ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

وإذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مراعاة

ولا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بالاعدام

٣٣٢ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٩ وبإما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى إذا كان قد سبق الحكم فيها ثانيا من إحدى المحاكم الابتدائية والافتحيلها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكما جديدا بهيئة غير الهيئة الأولى

وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والابرام في القضية عينها وقبل هذا الطعن فحكم المحكمة في أصل الدعوى حكما انتهايا

٣٣٣ - إذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند لا يخرجازل لكل من أعضاء النيابة العمومية وأولى الشأن في الحكيمين المذكورين أن يطلب في أى وقت كان الغاءهما من محكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وابرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر وتقدم هذا الطلب يوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها

وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعيينه محكمة النقض والابرار بناء على طلب يقدم لها

٢٣٤ - يجوز أيضاً طلب الغاء الحكم إذا حكم على متهمة بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حياً أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة لمحكمة الاستئناف المنعقدة بهتة محكمة نقض وإبرام أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة

الباب الخامس

(في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية)

٢٣٥ - يجب أن تكون الجلسة علنية والا كان العمل لاغياً ويجوز للمحكمة مع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة الآداب أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية

٢٣٦ - أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هنالك شهود والاسقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى الآن لأنهم أن ثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الحالة لا يترب عليها عقوبة

٢٣٧ - إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية

أما إذا وقعت جنابة فيصدر الأمر بحالة القضية على النيابة العمومية وعلى كل حال يجوز قاضي المحكمة أو رئيسها محضر أو قاض كاتب المحكمة عليه وبأمر القاضي أو الرئيس بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك

٢٣٨ - الأشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية يكفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف إذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالضمانات أيضاً لكن لا يحكم عليهم بالغرامة أصلاً

- ٢٣٩ - اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية
- ٢٤٠ - المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها في الحال بعد سماع أقوال الرئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائها
- ٢٤١ - اذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضي المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وان رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضي تحقيق أو أكثر أو الى محكمين ابتدائيين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف

الباب السادس

(المجرمون الاحداث)

- ٢٤٢ - اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جنابة على متهم زاد عمره على سبع سنين وقبل عن خمس عشرة سنة كاملة يحاكم أمام محكمة الجنح اذا لم يكن معه في المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجنابة
- ٢٤٣ - لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني
- ٢٤٤ - ينفذ التأديب الجسماني في السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مأمور السجن وطيبه وقت اجرائه
- ٢٤٥ - الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر يكون ابداعه فيه يعقضى أمر من النيابة العمومية يحرم على التوزيع الذي يقر عليه ناظر الحفافية ويجوز ابقائه مؤقتا في السجن الى حين نقله منه
- ٢٤٦ - لا يجوز التنفيذ بالاكرام البدني لتحصيل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة

الباب السابع

(في المتهمين المعتوهين)

٢٤٧ - إذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله فلا يحاكم حتى يعود إليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه
وإذا انضح عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه المتقدم

٢٤٨ - إذا ظهر في إحدى الحالتين المتصوص عنهما في المادة السابقة أو في حالة براءة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو إلى وضعه في أحد مستشفيات المجاذيب تخابر النيابة العمومية جهة الإدارة وهي تتخذ ما يلزم لذلك من الإجراءات
وتتبع هذه القواعد أيضاً في حال ما إذا رأت النيابة أن لوجه لأقامة الدعوى على منهم بسبب عاهة في عقله

٢٤٩ - يجوز للنيابة العمومية في كل الأحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه في أحد مجلات المجاذيب أو في مستشفى للحكومة بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الإدارة

الباب الثامن

(في المصاريف)

٢٥٠ - كل منهم حكم عليه في جريمة يجوز الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها
٢٥١ - المحكوم عليه غيابياً إذا برئ بناء على معارضته في الحكم الغيابي يجوز الحكم عليه بكل أو بعض مصاريف الإجراءات والحكم الغيابي
٢٥٢ - إذا حكمت محكمة ثانية بدرجة بتأييد حكم ابتدائي جازلها أن تجعل كل أو بعض مصاريف الاستئناف على المحكوم عليه إلا إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة وحدها

٢٥٣ - اذا حكم على جثة متهمين بحكم واحد في جريمة واحدة بصفتهم فاعلين أو شركاء فيها جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامتين أو توزيعها بينهم

٢٥٤ - اذا لم يحكم على متهم الا بجزء من المصاريف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه في الحكم

٢٥٥ - يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً بالحكومة بمصاريف الدعوى ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية

٢٥٦ - اذا حكم على المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها

ومع ذلك اذا لم يحكم للمدعى بالحق المدني بتعويضات فتكون عليه المصاريف التي استأنزها دخوله في الدعوى أما اذا قضى له ببعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تدين في الحكم

٢٥٧ - اذا برئ المتهم وألزم بتعويضات للمدعى بالحق المدني يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للمدعى بالحق المدني المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية

الكتاب الرابع

في تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة

٢٥٨ - متى صار الحكم بالاعدام نهائياً ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة ناظر الحفانية لعرضها على الحاضرة الفخيمة الخديوية وينفذ الحكم اذا لم يصدر الامر بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوماً

- ٢٥٩ - يصير إبقاء المحكوم عليه نهائيا بالاعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية إلى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الأمر بإبدال العقوبة المحكوم عليها
- ٢٦٠ - تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة تطارة الداخلية بناء على طلب بالكاتب من النائب العمومي مينا فيه استيفاء الأجرآت المنصوص عنها في المادة ٢٥٨
- ٢٦١ - لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها في يوم من الأعياد الخاصة بديانته أو الأعياد الأهلية
- ٢٦٢ - تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها
- ويجب على أي حال أن يكون الدفن بغير احتفال
- ٢٦٣ - إذا أخبر المحكوم عليها بالاعدام بأنها حبل يوقف تنفيذ الحكم ومعنى تحقق قولها لا ينفذ عليها إلا بعد الوضع
- ٢٦٤ - كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية
- ٢٦٥ - يجب على النيابة عن استنوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامه وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفي حالة ما إذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون إعلان ذلك بواسطة أمور السجن
- ٢٦٦ - إذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة في الحكم الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم إذا كان حضورياً يقوم مقام إعلان التهم بالمبالغ المذكورة
- ٢٦٧ - يجوز ألا كراه البدني لتصيل قيمة العقوبات المالية المقضى بها للحكومة ويكون هذا الكراه بالحس البسيط وتقدمته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الأولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائدة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوما في مواد المخالفات ولا عن تسعين يوما في مواد الجحج والجنابات

٢٦٨ - يكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحفائية ويشرع فيه في أى وقت كان بعد اعلان التهم بالبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المفيدة للحرية المحكوم عليها بها

٢٦٩ - ينتهى الاكراه البدني من نفسه متى صار المبلغ الموازى للدة التى قضاه المحكوم عليه فى الاكراه مختسبا حسب ما هو مقرر فى المادة ٢٦٧ مساويا للبلغ المطلوب أصلا بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته

٢٧٠ - لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدني عليه ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشاً عن ثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها

٢٧١ - يجوز للمحكوم عليه بالاكراه البدني أن يطلب فى أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الامر بتنفيذ الاكراه المذكور ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به

٢٧٢ - يشتغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ بها عليه

ويصدر ناظر الداخلية باتفاقه مع ناظر الحفائية قرارا يعين فيه أنواع الاشغال التى يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الاشغال ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له ويراعى فى العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على اتمامه فى طرف ست ساعات بحسب حاله بنيتة

٢٧٣ - المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى المحل المعين لشغله أو تغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراها الجهات الادارية مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكراه البدني الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الايام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الاعمال اليومية

ويجب التنفيذ بالاكره البدني على المحكوم عليه الذي اختار الشغل بدل الاكراه اذا لم يوجد عمل يكون من وراشغله فيه فائدة

٣٧٤ - يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشاً عن ثلاثة الايام الاولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه اتمامه يومياً ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك

٣٧٥ - اذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا وكانت أموال المحكوم عليه لا تفي بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوي الحقوق على حسب الترتيب الآتي

أولاً - المصاريف المستحقة للحكومة

ثانياً - المبالغ المستحقة للدعي المدني

ثالثاً - الغرامة وما يجب رده للحكومة

الكتاب الخامس

في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

٣٧٦ - العقوبة المحكوم بها في جنابة تسقط بمضي عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضي ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم به من أول أو ثاني درجة

٣٧٧ - وأما العقوبة المحكوم بها في مواد الخنخ فتسقط بمضي خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف بتدئ هذه المدة من يوم صدور الحكم الانتهائي

٢٧٨ - العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضي سنة تحسب بمقتضى
الاصول المبينة في المادة السابقة ما لم يكن الحكم الصادر فيها انتائيا لايحوز الطعن فيه
فتنتدى مدة السنة من تاريخه

٢٧٩ - يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضي
عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضي
ثلاث سنين في مواد الجنيح وستة أشهر في مواد المخالفات

٢٨٠ - اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق
في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولولم يدخلوا في الاجراءات
المذكورة

٢٨١ - اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا
ولذلك لا يجوز في أى حال من الاحوال للعكوم عليه غاييا الذي سقطت عقوبته بمضي
المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه

٢٨٢ - الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جنابة أو جففة أو مخالفة لا يجوز
اقامتها احدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة
الدعوى العمومية

واذا اقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة
فيترب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية

أمر عال

بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

قانون غمرة ٥

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بترتيب المحاكم
الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس قطارنا
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

١ - يعدل الامر العالى المذكور على مقتضى ما هو مذكور فى الحق المرفق
بهذا الامر العالى

٢ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا الذى يجب العمل به ابتداء من
١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسراى حابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

(عباس حلى)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمى)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

ملحق

التعديلات على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

المادة ٥ - عدلت على الوجه الآتي :

« ٥ - تتكون محكمة ابتدائية في كل من مصر وطنطا والزقازيق واسكندرية وبنى سويف وأسيوط وقنا »

المادة ٨ - عدلت على الوجه الآتي :

« ٨ - يشكل في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر الحقاينة

» وتتركب كل من هذه المحاكم من قاض ينتدبه ناظر الحقاينة من المحكمة الابتدائية

» ولناظر الحقاينة أن ينتدب في مدينتي مصر والاسكندرية قاضياً أو بجملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بمفردهم ودون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين »

المادة ٩ - عدلت على الوجه الآتي :

« ٩ - تشكل محكمة استئناف في مدينة مصر »

المادة ١٠ - عدلت على الوجه الآتي :

« ١٠ - تصدر الاحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة الا في احوال الجنابات التي يعاقب عليها قانونا بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة وكذا في حال انعقاد المحكمة بهيئة محكمة نقض وإبرام طبقاً لنصوص قانون تحقيق الجنابات فان الاحكام تصدر من خمسة قضاة

«وعندما تنعقد المحكمة بهيئة نقض وإبرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه»

يستعاض عن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ بمادة واحدة عددها ١٧ وهذا نصها

«١٧ - قواعد اختصاص المحاكم تعين في قانون المرافعات وتحقيق الجنايات»

المادة ٣٠ - تضاف في هذه المادة بعد كلمة «يلزم» العبارة الآتية «فيما عدا طرق تنفيذ الأحكام في المواد الجنائية المنصوص عنها خاصة في قانون تحقيق الجنايات»

يستعاض عن المادتين ٤٩ و ٥٠ بمادة واحدة يكون عددها ٤٩ بالنص الآتي:

«٤٩ - مستشارو محكمة الاستئناف العليا لا يعزلون»

عنوان الباب الخامس يستعاض عنه بعبارة «عدم إمكان عزل مستشارو محكمة الاستئناف العليا»

أمر عال

بتعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الاهلية

قانون نمرة ٦

نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

١٤ فبراير
سنة ٩٠٤

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس تطارنا

أمرنا بما هو آت

١ - تعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الكلية كالاتي بعد وذلك مع عدم
الاخلال بأحكام الاوامر العلية التي صدرت بتشكيل محاكم خصوصية في بعض الجهات
وبأحكام الأمر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بتعيين المحاكم المختصة بالنظر
في القضايا التي ترفع على الحكومة

أولا - تشمل دائرة اختصاص محكمة مصر محافظة القاهرة ومديرية الجيزة
والقليوبية

ثانيا - تشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا مديريةتي المنوفية والغربية

ثالثا - تشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق مديريةتي الشرقية والدقهلية
ومحافظات دمياط وقنال السويس والسويس والعريش وناحية الطور

رابعا - تشمل دائرة اختصاص محكمة اسكندرية محافظة اسكندرية ومديرية البحيرة

خامسا - تشمل دائرة اختصاص محكمة بنى سويف ومديرية بنى سويف والفيوم
والمنيا

سادسا - تشمل دائرة اختصاص محكمة أسيوط مديريةتي أسيوط وجرجا

سابعا - تشمل دائرة اختصاص محكمة قنا مديريةتي قنا وأصوان

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من
١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس التطار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

أمر عال

بشأن الاوامر العلية السابقة الملغاة

قانون غرة ٧

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بترتيب المحاكم
الاهلية وعلى أمرنا العالي الصادر اليوم بتعديل الأمر العالي المذكور

١٤ فبراير
سنة ١٩٠٤

وبعد الاطلاع على الاوامر العلية المذكورة في المحققات المرفقة بأمرنا هذا

وبعد الاطلاع على أمرنا العاليين الصادرين اليوم بقانون جديد للعقوبات وآخر
لتحقيق الجنابات

وبناء على ما عرضه علينا فاطر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

١ - تلغى الاوامر العلية المذكورة في الملحق الاول من المحققات المرفقة بأمرنا
هذا وتلغى أيضاً مواد الاوامر العلية المذكورة في الملحق الثاني منها وذلك ابتداء من تاريخ
العمل بالقانونين الجديدين سالف الذكر

٢ - على فاطر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

فاطر الحقانية

(ابراهيم فتود)

المحق الاول

كشف بالاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالى	مضمون الامر العالى
٢٧ يناير سنة ١٨٨١	بشأن القواعد التي تتبع في تنفيذ الاحكام الصادرة من المجالس المحلية
١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١	بشأن تشكيل المجالس المحلية
٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢	بشأن عدم اختصاص المجالس المحلية بالنظر في دعاوى التعويضات المتعلقة بالحوادث الثورية
١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣	بشأن وجوب العمل بقانون العقوبات
١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣	بشأن وجوب العمل بقانون تحقيق الجنايات
٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣	بشأن دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الكلية
٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣	بشأن جعل مركز محكمة بنهاشين مؤقتا ومركز محكمة المنصورة بالزقازيق مؤقتا كذلك
٢٧ يناير سنة ١٨٨٤	بشأن التعريف المؤقتة للرسوم في المواد المدنية والتجارية والجنائية
٢٧ يناير سنة ١٨٨٤	بشأن لائحة الاحكام الوقتية لتنفيذ لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة
أول ابريل سنة ١٨٨٤	بشأن بعض اختصاصات المحاكم الجديدة
٢ يونيو سنة ١٨٨٤	بشأن دائرة اختصاص محكمة المنصورة
٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٤	بشأن جعل مأموري المراكن بالوجه البحري من مأموري الضبطية القضائية
٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤	بشأن اختصاص محكمة صيه

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالى	مضمون الامر العالى
١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤	بشأن ايجاد أربع وظائف نواب قضاة بمحكمة الاستئناف العليا
٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤	بشأن المين التي يخلفها نواب القضاة بمحكمة الاستئناف العليا
١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤	بشأن سحب الافراد طلبا أو بصفة غير قانونية
٣٠ يونيو سنة ١٨٨٥	بشأن تحويل قطار ووكلاء المحطات صفة مأمورى الضبطية القضائية
١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٥	بشأن عدم إمكان عزل القضاة
٢ مارس سنة ١٨٨٦	بشأن تحويل مأمورى الضبطية القضائية حق النظر في المخالفات
٧ مارس سنة ١٨٨٦	بشأن جعل معاونى المحافظين ومفتشى البوليس كمأمورى الضبطية القضائية
٨ يونيو سنة ١٨٨٦	بشأن جعل مأمورى مأموريات الارز من مأمورى الضبطية القضائية
٢ أغسطس سنة ١٨٨٦	بشأن دائرة اختصاص محكمة مصر
٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦	بشأن تحويل معاونى ووكلاء المدربين وكذا وكلاء المحافظين صفة مأمورى الضبطية القضائية
٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦	بشأن تكملة المادة ٩٢ من قانون العقوبات
١٣ يناير سنة ١٨٨٧	بشأن عدم إمكان عزل القضاة
٩ أغسطس سنة ١٨٨٧	بشأن صيرورة الرسوم التي تحصلها المحاكم الأهلية من حقوق خربتها
٣ يناير سنة ١٨٨٨	بشأن إنشاء محكمة بجهة العقبة والمويلح

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالى	مضمون الامر العالى
١٨ ابريل سنة ١٨٨٨	بشأن الترخيص لنظار الاقسام فى الوجه القبلى باصدار عقوبات
١١ اكتوبر سنة ١٨٨٨	بشأن تحويل ملاحظى الواحات البحرية الاختصاصات المنوطة لنظار الاقسام
٣٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨	بشأن تحويل معاوى الواحات نفس هذه الاختصاصات
٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨	بشأن جعل مدير المطرية وبعض موظفين آخرين من مأمورى الضبطية القضائية
٣٠ يناير سنة ١٨٨٩	بشأن الترخيص لنظار الحفانية بتعيين أحد مأمورى الضبطية القضائية بنور سعيد . . . الخ النظر فى المحالفات
٣٠ يناير سنة ١٨٨٩	بشأن جعل مأمور البراس من مأمورى الضبطية القضائية
١٣ فبراير سنة ١٨٨٩	بشأن منع اصطناع . . الخ المطبوعات والاستمارات المشابهة لرسوم واختتم البوستة والتغرافات
١٢ يونيو سنة ١٨٨٩	بشأن الترخيص للذين . . الخ بالشروع بانفسهم فى التعديلات الختامية
٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩	بشأن دائرة اختصاص بحاكم بنى سويف وأسيوط وقنا
٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩	بشأن تعديل دائرة اختصاص محكمة الاستئناف بمصر
٤ أغسطس سنة ١٨٨٩	بشأن دائرة اختصاص محكمة قنا
٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٩	بشأن الترخيص لمعاوى البوليس فى مصر والاسكندرية بالنظر فى المحالفات المذكورة فى هذا الامر العالى
١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩	بشأن دائرة اختصاص محكمة مصر
٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩	بشأن عدم امكان عزل القضاة

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالى	مضمون الامر العالى
٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠	بشأن تعيين مأمورى المراكز بالوجه القبلى من أعضاء الضبطية القضائية
٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠	بشأن تعيين ملاحظى الواحات من مأمورى الضبطية القضائية
٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠	بشأن مصادرة الاشياء التى تستعمل فى ارتكاب جنائية أو مخالفة
٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠	بشأن النص على عقوبات للجنايات التى تقع من عصابات منسلطة
٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠	بشأن تشكيل محاكم للامور الجزئية والمصالحات
٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠	بشأن دائرة اختصاص محكمة المنصورة
٧ مارس سنة ١٨٩١	بشأن انشاء محكمة بحرية باصوان
٣١ مارس سنة ١٨٩١	بشأن تعديل المادة ٦٧ من لائحة الرسوم القضائية
١٧ يونيو سنة ١٨٩١	بشأن تعديل الامر العالى الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ المتعلق بالتحقيقات الجنائية
٥ يولييه سنة ١٨٩١	بشأن تعديل الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣
٩ يولييه سنة ١٨٩١	بشأن تعديل المادة ٤٤ من قانون العقوبات والقضاء المادة ٢٩٠ من هذا القانون
٩ يولييه سنة ١٨٩١	بشأن تعديل جملة مواد من قانون تحقيق الجنايات
٦ أغسطس سنة ١٨٩١	بشأن اختصاص ملاحظى الواحات ومعاونيها
١٦ أغسطس سنة ١٨٩١	بشأن تخويل مأمورى المراكز بالحدود سلطة مأمورى الضبطية القضائية

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالى	مضمون الامر العالى
١٠ فبراير سنة ١٨٩٢	بشأن الصلح في المخالفات
١٠ فبراير سنة ١٨٩٢	بشأن تعيين قضاة لتحقيق المواد الجنائية
١٠ فبراير سنة ١٨٩٢	بشأن تعديل المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٩ يولييه سنة ١٨٩١
٣٠ مارس سنة ١٨٩٢	بشأن اضافة مادتين على قانون العقوبات
٢ مايو سنة ١٨٩٢	بشأن إلغاء محكمة بها
٦ يونيه سنة ١٨٩٢	بشأن حذف المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات
٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢	بشأن جعل مقابل الجلس في المواد الجنائية لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده ثلاثين قرشا بدلا من عشرين
أول أغسطس سنة ١٨٩٢	بشأن جعل مفتشى دخوليات مصر وأمورهم امن رجال الضبطية القضائية
٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢	بشأن تعديل المادتين ٤ و ٦ من الامر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٢	بشأن تعديل المادة ٣ من الامر العالى الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (الصلح في المخالفات)
٣٠ اكتوبر سنة ١٨٩٢	بشأن انشاء محكمة كلية بسواكن وطوكرو محكمة استئناف بسواكن
٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢	بشأن اضافة فقرتين على المادة الرابعة من الامر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ المعدل بأمر عال في ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالى	مضمون الامر العالى
٢ مارس سنة ١٨٩٣	بشأن امتداد أجل المحكمة المختصة وبحكمة الاستئناف باصوان
٢٩ مايو سنة ١٨٩٣	بشأن جعل مقتضى الدخوليات ومأمورياتهم من مأمورى الضبطية القضائية
٢٩ مايو سنة ١٨٩٣	بشأن امتداد أجل المحكمة المختصة وبحكمة الاستئناف باصوان
١٢ يونيو سنة ١٨٩٣	بشأن جعل مديرية الحدود فى اختصاص المحاكم الأهلية
١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٣	بشأن عدم امكان عزل القضاة
١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤	بشأن تعديل المواد ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات
٢٤ يناير سنة ١٨٩٥	بشأن تعديل المواد ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات
٢٤ يناير سنة ١٨٩٥	بشأن تعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
١٨ ابريل سنة ١٨٩٥	بشأن اضافة مادة جديدة على قانون العقوبات بعد المادة ٢٢٥
٢٧ ابريل سنة ١٨٩٥	بشأن تعديل المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ من قانون العقوبات
٢٨ مايو سنة ١٨٩٥	بشأن الغاء وتعديل مواد من قانون تحقيق الجنايات
٢٦ يونيو سنة ١٨٩٥	بشأن تعديل المادة ٦ من الامر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
أول يولييه سنة ١٨٩٥	بشأن استمرار العمل بأحكام الامر العالى الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣ (محاكم الحدود)

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالى	مضمون الامر العالى
١٠ يولييه سنة ١٨٩٥	بشأن اجازة نظار حلققات الاسماء بتحرير محاضر للخلفات
٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥	بشأن الغاء عدم امكان عزل القضاة
٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦	بشأن تعديل المادة ٢٤٤ من قانون تحقيق الجنايات
٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦	بشأن تعديل المواد ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون العقوبات
٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦	بشأن تعديل المادتين ١٤٦ و ١٧٣ من قانون تحقيق الجنايات
١٩ يناير سنة ١٨٩٧	بشأن تعديل المادتين ١٠ و ١١ من الامر العالى الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥
٢ يولييه سنة ١٨٩٧	بشأن سيربان القوانين الخصوصية التي لمديرية الحدود على بلاد النوبة
٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧	بشأن حذف المادة ٣٢ من قانون العقوبات
١٧ فبراير سنة ١٨٩٨	بشأن الغاء الامر العالى الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢ الخ
٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨	بشأن اضافة مواد على قانون العقوبات لمعاقبة الاشقياء الذين يتسببون في خطرات السكة الحديدية أو يشروعون في ذلك
١٢ يولييه سنة ١٨٩٩	بشأن استمرار سيربان القوانين الخصوصية التي لمديرية الحدود على بلاد النوبة
٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠	بشأن تعديل مواد من قانون العقوبات

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالى	مضمون الامر العالى
٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠	بشأن تعديل المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات
٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠	بشأن توزيع حق الحكم في المخالفات من مأمورى مراكز مديرية اصوان
٩ فبراير سنة ١٩٠١	بشأن تعديل مواد من قانون العقوبات
٩ فبراير سنة ١٩٠١	بشأن الترخيص باستبدال الحبس في تطبيق الغرامات والمصاريف وما يجب رده بشغل بدوى أو صناعى
٩ فبراير سنة ١٩٠١	بشأن تعديل المادة ٩٦ من قانون تحقيق الجنايات واضافة باب عليه
٩ فبراير سنة ١٩٠١	بشأن اعلان الأوراق والاحكام الى المسجونين
٢٤ مايو سنة ١٩٠١	بشأن تعديل الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ متعلقا ببعض مواد من قانون العقوبات
١٠ ابريل سنة ١٩٠٢	بشأن اتعاب المحامين الذين ينتدبون من قبل المحاكم

الملحق الثاني

الاورامر العلية الملغى بعضها

المادة ١٧ من الامر العالى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ متعلقا بالتشرد
والاشخاص المشتبه في حالتهم وجعل السلاح

المادة ٢٧ وما بعدها الى ٣٣ من الامر العالى الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤
المشتغل على لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية

المادة ٤٦٥ من قانون المرافعات

أمر عال بإنشاء محاكم المراكز

قانون نمرة ٨

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) بقرئيب المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على قانونى العقوبات وتحقيقات الجنائيات الصادرين بأمرين منا فى هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظر

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوآت

إنشاء محاكم مراكز

١ - يجوز تشكيل محاكم تسمى «محاكم المراكز» بمقتضى قرار يصدره ناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية

٢ - تعين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من ناظر الحفانية ويقوم بالاعمال فيها قاضى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى ينتدبه ناظر الحفانية لهذا الغرض خاصة

الاختصاص فى المسائل الجنائية

٣ - تختص محكمة المركز بالنظر والحكم فى جميع المخالفات وكذلك فى الجنح المينة فى الملحق المرفق بهذا القانون

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر في جميع المخالفات التي لا يجوز الحكم فيها بغیر الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف أما في غير هذه المخالفات وفي الجرم المنوّه عنها في الفقرة السابقة فيستقر القاضى الجزئى معها في هذا الاختصاص

ويكون لمحكمة المركز في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضى الجزئى دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من شهر أو بغرامة تزيد عن جنيهن مصريين اثنين مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون

٤ - يضع ناظر الحفائية في تعليمات يصدرها الى النيابة وتبلغ الى المحاكم القواعد التي بمقتضاها تقدم عادة الى محكمة المركز أو الى المحكمة الجزئية الجرائم التي تكون كلتا المحكمتين مختصة بالنظر فيها

٥ - في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء فيما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو بتنفيذ الأحكام من بعضهم لهذا الغرض ناظر الحفائية من مأمورى الضبطية القضائية

ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين إجراء التفتيش أو الضبط المنصوص عليهم في الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنايات ولا أن يصدروا أمرا بالسجن

وزيادة على ذلك لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة بتكليف من المدعى المدني

٦ - متى رأى أحد مأمورى الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الأعمال بناء على المادة السابقة أن قضية ما يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة أن لا ترفع الى محكمة المركز فعليه أن يرسلها الى النيابة وهي ترفعها الى المحكمة الجزئية أو تأمر مأمور الضبطية بتقديمها الى محكمة المركز

ويجوز للنسبة أن تتولى من تلقاء نفسها الميز في أى قضية موجودة بين أيدي البوليس في أية حالة كانت عليها تلك القضية

٧ - اذا رأت النيابة العمومية أن قضية متطورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز جازاها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز

٨ - يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت إليها على النيابة العمومية لتعطيها السير اللازم اذا رأت :

أولا - ان العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة

ثانيا - ان القضية مما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون أو التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة

ثالثا - أن هناك محلا لتقصيها بمعرفة النيابة

٩ - تسري أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ و ١٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حتى في مواد المجمع على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام محكمة المركز أو الذين يحضرون ويمتنعون عن أداء الشهادة

١٠ - يجوز لناظر الحقائق أن يقضى بقرار يصدره بأن أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز إلا مع التعديلات التي يرى فيها فائدة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٤٩ من القانون المذكور

الاختصاص في المواد المدنية والتجارية

١١ - لناظر الحقائقية بقرار يصدره أن يتحول لجميع محاكم المراكز أو بعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي للقاضي الجزئي حتى الحكم فيه نهائيا

أحكام عمومية

١٣ - لناظر الحفانية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها في بلد به محكمة جرمية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تقدم إلى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها

وتتبع نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيمة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لو كانت هذه القضايا مقيمة في جدول محكمة من محاكم المراكز

١٣ - أعمال الكلبة والمخبرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يعينهم لهذا الغرض لناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية

١٤ - مأمورو الضبطية القضائية المنتدبون طبقا للسادة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون

١٥ - على ناظرى الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسراى عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

(عباس حلى)

بأمر الحضرة السديوية
ناظر الحفانية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
(ابراهيم فؤاد) (مصطفى فهمي)

ملحق

مواد قانون العقوبات

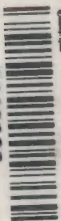
التعدي على أحد موظفي الحكومة	١١٧	فقرة أولى
التعدي على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته	١١٨	
التعدي على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته	١١٩	فقرة أولى
تخريب الآثار الخ	١٤٠	
الضرب	٢٠٦	
الجرح لعدم احتياط	٢٠٨	
القذف (إذا كان الفعل المستدل بهم ليس جنائية ولا جحمة)	٢٦٤	
السب	٢٦٥	
سرقه حاصلات غير منفصلة عن الارض	٢٧٦	
مخلات القمار والنصيب	٣٠٧	
تخريب الآلات الزراعية الخ	٣٠٩	
تسميم حيوانات مسيئانه	٣١٢	
هدم أو تخريب الحدود الفاصلة الخ	٣١٣	
الحريق الناشئ عن اهمال	٣١٥	
انتهاك حرمة الملكية	٣٢٣	
» » »	٣٢٤	
» » »	٣٢٥	
» » »	٣٢٧	

الجنم التي تقع في الجلسة

ما يقع مخالفًا لأحكام الامر العالي المتعلق بالتشديد ٤



Bibliotheca Alexandrina



0480328